الأمم المتحدة

A/76/PV.56 (Resumption 1)

الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون
الجلسة العامة ٥٦

المحاضر الرسمية

الجمعة، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد . . . . . (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مالوفر (سلوفينيا).

استُؤنِفَت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١١٢ من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/76/1)

السيد كي (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. بداية، تود رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/76/1) وعلى عرض أولوياته المفصلة والثاقبة للأشهر والسنوات المقبلة. يؤكد تقرير الأمين العام أهمية التعاون المتعدد الأطراف في التصدي للأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية وأزمة حقوق الإنسان العالمية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). تحقيقا لتلك الغاية، ستواصل الرابطة العمل عن كثب مع الأمين العام وجميع الدول الأعضاء لدعم الانتعاش الشامل والمتعدد القطاعات في سياق جهودنا الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وإذ نواصل العمل نحو المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي نصبو إليها، من المهم أكثر من أي وقت مضى العمل بما يؤكد مجددا التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف. ولا يزال تعزيز تعددية الأطراف أمرا أساسيا لمعالجة أصعب المشاكل والتحديات العالمية. ويجب أن نعزز استجابتنا للأزمة الصحية العالمية الناجمة عن الجائحة وأن نعزز تعددية الأطراف في مجال اللقاحات مع السعي إلى ضمان تسريع إنتاج لقاحات كوفيد-١٩ وتوزيعها بطريقة عادلة ومنصفة. وفي هذا الصدد، سنواصل تنفيذ إطار التعافي الشامل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بوصفه استراتيجية موحدة لتغلّب المنطقة على جائحة كوفيد-١٩.

تؤيد الرابطة باستمرار عمل الأمم المتحدة في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وستسعى إلى كفالة أن تكون فوائدهما ملموسة للشعوب في جميع أنحاء المنطقة وألا تسمح بتخلف أحد عن الركب. وسنسعى إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من خلال مبادرة التكامل بين رؤية الرابطة لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فضلا عن وضع رؤية جماعة الرابطة لما بعد عام ٢٠٢٥.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

علاوة على ذلك، ستعجّل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة للرابطة عن طريق الاستخدام الأمثل لاتفاقات التجارة الحرة الإقليمية القائمة وضمان تنفيذها بطريقة فعالة على نطاق أوسع وما بعده، الفعال بتحوُّل الرابطة إلى منطقة يشتد فيها التنافس والتكامل في نهاية المطاف.

وتحيط الرابطة علما بتقرير الأمين العام عن صون السلم والأمن الدوليين وتؤيد دعوته إلى وقف عالمي لإطلاق النار للتصدي لجائحة كوفيد-١٩. وتهدف الرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى مواصلة زخمها الاستباقي في الإسهام في مجموعة واسعة النطاق من بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك عملياتها لحفظ السلام، كجزء من مشاركتنا في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والكرامة الإنسانية على نطاق عالمي. وفي ذلك الصدد، تكرر الرابطة تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى تحسين سلامة وأمن حفظة السلام.

لقد كانت لأزمة كوفيد-١٩ آثار بعيدة المدى على تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ مما يعرض جهودنا في هذا المجال لخطر كبير. لذا يتعني علينا العمل بشكل جماعي وعاجل بهدف العودة إلى المسار الصحيح، خاصة بواسطة التزامنا بتعزيز التعاون الدولي في جهود التخفيف العالمية بهدف تعزيز التنمية القادرة على مواجهة تغير المناخ واتخاذ خطوة نحو التغييرالحقيقي. ورحبنا في هذا الصدد بنتائج المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ولا سيما تأكيدها على الدور الحاسم لتمويل المناخ ونقل التكنولوجيا في تيسير الانتقال فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف.

ومنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا معرضة أيضا لمخاطر تغير المناخ. وبينما نبني مجتمعا موحدا في ظل تنوعه للتخفيف من حدة أزمة المناخ، مع مراعاة اختلاف الظروف الوطنية، لن تتخلف الرابطة أبدا عن التزامها بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونتطلع أيضا إلى عقد الاجتماع الدولي المعنون "ستوكهولم بعد ٥٠ عاما: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع – مسؤوليتنا، فرصتنا".

وترحب الرابطة باتخاذ الجمعية العامة بتوافق الآراء قرارها الإجرائي ٦/٧٦ بشأن متابعة تقرير الأمين العام المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982). وتقف رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهبة الاستعداد للمشاركة في المتابعة بغية التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس، من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعزيز التقدم المحرز وتحسين رفاه الأجيال الحالية والمقبلة. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى الانخراط في مناقشات مثمرة خلال المشاورات غير الرسمية التي ستُعقد في الأشهر المقبلة بشأن المجموعات المواضيعية الواردة في التقرير.

وقد اختارت كمبوديا "رابطة أمم جنوب شرق آسيا – التصدي للتحديات معا" موضوعا لرئاستنا للرابطة هذا العام. فهو يؤكد روح التكاتف التي تتمتع بها الرابطة بصفتها مجتمعا واحدا وهدفنا المشترك المتمثل في سعينا الجماعي للتصدي للتحديات التي تواجه منطقتنا والتغلب عليها. ويدعم مفهوم التكاتف النهج العملي المنحى الذي تتبعه الرابطة وأساسه التحلي بالانفتاح وحسن النية والتضامن والوئام داخل أسرة الرابطة.

وستيسر كمبوديا، بوصفها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا هذا العام، تنفيذ القرار ١٥/٧٥، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، لعرض إنجازاتنا وتعزيز كفالة التقدم الاجتماعي والسلام والاستقرار الدائمين والنمو الاقتصادي المستدام، والازدهار المشترك في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نشاطر رئيس الجمعية العامة والأمين العام تطلعهماإلى عقد الاجتماع الوزاري السنوي الرفيع المستوى بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في الأسابيع المقبلة في كانون الثاني/يناير لزيادة تعزيز تلك الشراكة. وتمشيا مع جدول أعمال الرابطة المتكامل لعام ٢٠٢٢، فإنها تقف على أهبة الاستعداد لبذل كل جهد ممكن على صعيد جميع ركائز عمل الأمم المتحدة ومواصلة تعزيز الشراكة الشاملة بين الرابطة والمنظمة. وتظل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمة بدعم التعاون والشراكة المتعددي الأطراف وتعزيزهما استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بغية معالجة المسائل الإقليمية والعالمية الملحة.

السيد محمد ناصر (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أثني على الرئيس لعقده هذه الجلسة والأمين العام لتشاطره أولوياته وعرض تقريره (A/76/1).

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به للتو ممثل كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يشيد وفد بلدي أيضا بنظر الجمعية العامة في التقرير في هذه المرحلة المبكرة، لأنه يتيح لنا الدخول في مناقشة حسنة التوقيت وتفاعلية بشأن عملنا الجماعي في المنظمة والتفكير في الثغرات والتحديات ومعالجتها على مدار العام.

إن الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والحفاظ على السلام والأمن الدوليين والتصدي لتغير المناخ وتعزيز حقوق الإنسان، كلها مهام تتطلب جهودا جماعية وروحا من التضامن. ويذكّرنا تقرير الأمين العام بأن تعددية الأطراف لا غنى عنها الآن أكثر من أي وقت مضى. وما فتئت ماليزيا تناصر التعاون الدولي وتدعمه بقوة. ونرى أن تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد يمكن أن يساعدا في كفالة تكافؤ الفرص المتاحة لجميع الدول، كبيرة كانت أم صغيرة. وستواصل ماليزيا الاضطلاع بدورها في الحفاظ على تعددية الأطراف وأسبقية المنظمة ومصداقيتها.

يشير تقرير الأمين العام إلى استمرار الانقسامات بين الدول الكبرى والتشرذم داخل الدول، مما أوجد بيئة مليئة بالتحديات فيما يتعلق بالسلام والأمن خلال العام الماضي. ويؤكد التقرير أيضا أهمية وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ويسر ماليزيا كونها قد يسرت الإعراب عن الدعم لدعوة الأمين العام في عام ٢٠٢٠ إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ونواصل حث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات استفزازية يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر أو إشعال فتيل النزاع. ويبرز التقرير أيضا دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. وتهنئ ماليزيا جميع الدول الأطراف في المعاهدة وتشجع الدول الأخرى على التعجيل بالتصديق عليها أو الانضمام إليها. وتكرر ماليزيا أيضا تأكيد التزامها الثابت بنزع السلاح النووي وستواصل العمل عن كثب مع الشركاء الآخرين لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ويؤكد تقرير الأمين العام أيضا أثر جائحة كوفيد-١٩ على الفئات الضعيفة وأهمية كفالة أن تكون حقوق الإنسان في صميم خطط الاستجابة للجائحة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وماليزيا، بوصفها عضوا حاليا في مجلس حقوق الإنسان، ملتزمة بالنهوض بتلك الخطة، بما في ذلك الحق في الصحة والرعاية الصحية، لا سيما للفئات المهمشة والضعيفة. ونواصل أيضا دعم الدعوة إلى إتاحة الحصول على اللقاحات بأسعار معقولة وعلى نحو منصف.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، نشاطر الأمين العام قلقه إزاء كون الجائحة قد أثرت على التنمية وعكست اتجاه سنوات من التقدم المحرز وعمقت أوجه عدم المساواة والفقر القائمة من قبل. وفي ذلك الصدد، نواصل الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وجماعية للتصدي لتلك التحديات، لا سيما تلك التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. وتشدد ماليزيا أيضا على الدور القيادي الذي ينبغي أن تضطلع به البلدان المتقدمة النمو في دعم البلدان النامية للوفاء بوعدها بالالتزام بالعمل المناخي، الذي يشمل تقديم مساعدة مالية جديدة وكافية ومتسقة، فضلا عن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

وتتعلق النقطة الأخيرة التي أود تناولها بأداء المنظمة عملها بفعالية. تؤيد ماليزيا الإصلاحات الضرورية للأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر شمولا وشفافية وخضوعا للمساءلة. ونرى أيضا أنه ينبغي تزويد الأمانة العامة بالموارد المناسبة حتى تتمكن من تنفيذ الولايات التي أوكلتها إليها الدول الأعضاء تنفيذا فعالا. ويسر ماليزيا أنها سددت اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام بالكامل وفي الوقت المحدد. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في دعوته الآخرين إلى الوفاء بالتزاماتهم المالية.

ولا تزال الجائحة تكشف عن أوجه هشاشتنا المشتركة وأوجه ترابطنا. ويلزمنا قدر أكبر من تعددية الأطراف يتخذ من المنظمة

مرتكزا. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد للجمعية على دعم ماليزيا لعملها وعمل الأمين العام، مع الاسترشاد بالولايات ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة. وبنفس الروح، نتطلع إلى إجراء المناقشات في الأشهر المقبلة بشأن التقرير المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982).

السيد لاغاردين (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية اليوم عن أعمال المنظمة. ونود أن نؤكد له مرة أخرى استمرار دعم جنوب أفريقيا وتعاونها معه في اضطلاعه بعمله في بيئة تتسم بالتحدي باستمرار.

من المؤسف أنه على الرغم من التفاؤل الذي جاء مع طرح اللقاحات، ما زلنا نواجه التحدي المتمثل في جائحة عالمية متغيرة باستمرار. بيد أن ما أثبتته الجائحة التي لا يمكن التنبؤ بها هو أنه في غاية الأهمية ضمان عدم تخلف أحد عن الركب فيما يتعلق بالتوزيع العادل للقاحات. ويتطلب ذلك تنشيط تعددية الأطراف، استنادا إلى الفكرة الأساسية القائلة بأنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يحل المشاكل التي تواجه العالم اليوم. لقد كشفت جائحة مرض فيروس كورونا عن الوعد بالتعاون الدولي، لكنها أظهرت أيضا حدودها، عندما تتخلى البلدان، في مواجهة تحد عالمي، عن التضامن وتتراجع للتركيز على مصالحها الوطنية.

ونود أيضا أن نرحب بجهود الأمين العام للتعبير العملي عن الالتزامات التي تم التعهد بها خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة من خلال تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982). وفي ذلك الصدد، نرحب باتخاذ الجمعية العامة بالإجماع القرار ٦/٧٦، بشأن متابعة خطتنا المشتركة. ويسرنا الاعتراف بأن خطتنا المشتركة لا تسعى إلى أن تحل محل الاتفاقات القائمة، بل إلى التعجيل بتنفيذها. ولو أحرز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قدرا كافيا من التقدم، لكنا، في اعتقادي، أفضل استعدادا لمواجهة الجائحة. ونلاحظ أيضا أن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/76/1) وجدول أعمالنا المشترك يذكران بأهمية الثقة بوصفها عنصرا حيويا للحكم يستجيب لاحتياجات الناس. والثقة عنصر حيوي على الصعيدين الوطني والدولي، لا سيما من حيث صلتها بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها وضمان تحقيق وسائل تنفيذ الأهداف الإنمائية.

أُنشئت الأمم المتحدة، في جملة أمور، لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ونردد الدعوة إلى الاستثمار المستدام في الوقاية وبناء السلام. ونحن بحاجة إلى إعادة الالتزام بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ووقف اتجاه تحديث أسلحة الدمار الشامل. وتؤيد جنوب أفريقيا أيضا هدف تعزيز الشراكات، بما في ذلك من خلال إعادة الالتزام ببناء أوجه التآزر بين الأولويات الإقليمية من قبيل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

نقدر أيضا للأمين العام تركيزه على الشباب والأجيال المقبلة. وهذا يعني الانخراط مع أصوات الشباب والاستماع إليها بشأن مجموعة كاملة من القضايا العالمية. ولذلك، فإن مبادرات مثل مبادرات مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب والتركيز على التعليم هامة وتستحق مزيدا من النظر من جانب الدول الأعضاء. ونحن بحاجة إلى وضع النساء والفتيات في صميم جدول أعمالنا المشترك، وهو أمر ضروري لمنع نشوب الصراعات وتعزيز السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، فضلا عن حماية كوكبنا.

ونتطلع إلى المشاركة في عملية ضمان ملكية الدول الأعضاء لخطتنا المشتركة بغية النهوض بالأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، لا يمكننا أن نتغاضى عن العقبات التي طال أمدها والتي تعترض عمل الأمم المتحدة في العصر الحديث. ولذلك، يجب أن نغرس حياة جديدة في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وأن نواصل الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإحياء هيكل بناء السلام.

أخيرا، نعتقد أن جدول أعمالنا المشترك وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يمنحان الدول الأعضاء فرصة لتقييم حالة المنظمة والمضي قدما في العملية التي حددها الرئيس بغية المشاركة على وجه

السرعة في التوصيات الواردة في جدول أعمالنا المشترك وتجسيدها، ونتطلع إلى المشاركة في عملية المتابعة في ذلك الصدد.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن استهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة وأشكر الأمين العام على مشاطرته أولوياته لعام ٢٠٢٢.

بعد عامين من تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، لم يتغلب العالم بعد على متغيرات المرض، ناهيك عن تأثيره الاجتماعي والاقتصادي. وقد ظل عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك عملياتها وأنشطتها الحكومية الدولية في الميدان، مقيدا من نواح كثيرة بسبب الجائحة. ونحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا للإبلاغ عن أولوياتنا والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن محور تركيز عمل الأمم المتحدة. وسأتطرق إلى ستة مجالات ترى اليابان أن دور الأمم المتحدة فيها يكتسي أهمية خاصة وتعتزم العمل عن كثب مع المنظمة طوال هذا العام.

المجال الأول: الصحة العالمية. لقد أبرز كوفيد-١٩ حتمية الأمن الصحي كمنفعة عامة عالمية. وستواصل اليابان دعمها لضمان الحصول العادل للبلدان والمناطق المحتاجة على لقاحات كوفيد-١٩ مع التنفيذ المطرد لبرنامج دعم الميل الأخير، بالتعاون مع الأمم المتحدة، من أجل ضمان التطعيم لكل شخص. وتحتاج جميع البلدان والمناطق إلى تعزيز نظمها الصحية للاستجابة بفعالية للأوبئة في المستقبل. وستواصل اليابان قيادة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة في الفترة التي تسبق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة في عام ٢٠٢٣.

المجال الثاني: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. يجب أن نعترف بأن الجائحة قد خنقت العامين الأولين من عقد العمل. وليس لدينا وقت نضيعه، ويجب أن نسعى جاهدين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩، المتكاملة وغير القابلة للتجزئة والتي توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وترحب اليابان بالإشارة الخاصة إلى تنمية أفريقيا في تقرير الأمين العام (A/76/1). وإذ نقترب من مؤتمر طوكيو الدولي الثامن المعني بالتنمية الأفريقية، المقرر عقده هذا العام، تتطلع اليابان إلى العمل عن كثب مع منظميه، مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا التابع للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

المجال الثالث: تغير المناخ. وبالإضافة إلى المضي قدما بجهودنا الرامية إلى تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٥٠ وخفض الانبعاثات بنسبة ٤٦ في المائة بحلول السنة المالية ٢٠٣٠، فضلا عن الاستمرار في سعينا لتحقيق هدفنا الأوسع نطاقا المتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة ٥٠ في المائة، ما برحت اليابان ثابتة في جهودها الرامية إلى ترجمة التزاماتها المناخية التي تعهدت بها في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى تدابير ملموسة وتدعم جهود إزالة الكربون والتكيف في جميع أنحاء العالم. وتعلق اليابان بشكل خاص أهمية كبيرة على مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها المؤسسية على التكيف. وفي هذا الصدد، الذي لا يقتصر على سياق تغير المناخ، ستعمل اليابان عن كثب مع الأمم المتحدة لتسريع تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ صوب استعراض منتصف المدة في عام ٢٠٢٣. وستدعم اليابان الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي للتحديات المتصلة بالمناخ والكوارث.

المجال الرابع: السلام والأمن. ينبغي عدم إغفال عمليات الإطلاق المتكررة للقذائف التسيارية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الأسابيع القليلة الماضية، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وستعمل اليابان عن كثب مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق التفكيك الكامل، الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية البعيدة المدى التي تمتلكها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن اليابان، بوصفها عضوا نشطا في لجنة بناء السلام، ستشارك في مزيد من المناقشات بشأن استدامة السلام، مع التركيز على تعزيز

المؤسسات وبناء القدرات. ونرحب بكون التقرير المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) يوضح أهمية منع نشوب الصراعات ويدعو إلى توسيع دور لجنة البرنامج والميزانية كجزء من البرنامج الجديد للسلام.

وسنواصل الإسهام في بناء قدرات عمليات حفظ السلام من خلال برنامج الشراكة الثلاثية.

وكان من المؤسف حقا أن تزامنت طفرة متغير أوميكرون في مدينة نيويورك مع المواعيد المقررة للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي نأمل أن يعقد الآن في أقرب وقت ممكن. واليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف بالقنابل الذرية، لن تدخر جهدا لتحقيق وثيقة ختامية مجدية لمؤتمر استعراض المعاهدة، وتدعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى الإسهام في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

والمجال الخامس هو احترام القيم العالمية. وتجسد الأمم المتحدة المبادئ والقيم المعترف بها دوليا مثل حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وسيادة القانون. وستدعم اليابان عمل الأمم المتحدة الرامي إلى مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها على التمسك بتلك القيم العالمية. والمساواة بين الجنسين من بين المجالات ذات الأولوية التي تتطلب تقديم المزيد من المساعدة في الميدان. وستتعاون اليابان تعاونا وثيقا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وغيرهما لحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات.

وقد ذكرتنا جائحة كوفيد-١٩ بالحاجة إلى إعادة التركيز على رفاه الناس وكرامتهم، وإيجاد أفضل السبل لحماية وتمكين الأفراد والمجتمعات، ولا سيما أضعف الفئات. وبينما يسعى العالم جاهدا إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة، فقد حان الوقت للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لزيادة الاستثمار في الأمن البشري. وتتطلع اليابان إلى تعميق المناقشة بشأن الأمن البشري فيما بين الدول الأعضاء. وسنعمل أيضا عن كثب مع الأمم المتحدة لتحقيق إنجازات على أرض الواقع بغية تعزيز الأمن البشري للجميع.

والمجال السادس هو الأداء الفعال للمنظمة. فإذا أريد للمنظمة أن تفي بالالتزامات التي قطعها قادتنا في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، فإنها لا يمكن أن تظل بالية وغير فعالة. ويجب أن نضطلع بإصلاح مجلس الأمن، الآن وإلا ضاعت الفرصة إلى الأبد. وينبغي لنا أن نكسر سنوات الركود وأن نغرس حياة جديدة في المناقشة. وتتطلع اليابان إلى رؤية الرئيس والأمين العام يضطلعان بدورهما في الاستفادة من الزخم لتحقيق تقدم ملموس في ذلك الصدد بحلول نهاية هذه الدورة.

وفي الختام، تتطلع اليابان إلى العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين طوال عام ٢٠٢٢ للاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية والنهوض بخطتنا المشتركة، بما في ذلك في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد أنطونيو غوتيريش على رؤيته وقيادته، وأن أهنئه على إعادة انتخابه لولاية ثانية أمينا عاما للأمم المتحدة. ونرحب بالأولويات التي حددها الأمين العام اليوم ونؤيدها، ونشعر بالتشجيع الشديد إزاء إلهامه وتفانيه الدؤوب في عمل الأمم المتحدة بشأن أصعب القضايا في جميع أنحاء العالم.

وتؤيد ألبانيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي صباح اليوم. وأود الآن أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أولا، بينما يواصل العالم مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا وآثاره المدمرة على الأفراد والمجتمعات والاقتصادات، نعتقد أن اللقاحات المأمونة والفعالة وتعزيز النظم الصحية والتأهب الدولي للجوائح في المستقبل ينبغي أن تظل ضمن الأولويات.

وفي الوقت الذي يكافح فيه العالم للتخفيف من الآثار المتزايدة لتغير المناخ، احتضنت ألبانيا بالكامل الشراكة العالمية من أجل التنمية

المستدامة وجعلت من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ محور استراتيجيتها الوطنية للتنمية والتكامل وعملية اندماجها في الاتحاد الأوروبي. وقد استجبنا بشكل إيجابي لدعوة الأمين العام إلى وضع خطط وطنية للتصدي لتغير المناخ، وأعربنا عن اهتمامنا بالانضمام إلى المبادرات الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ التي تقودها الدول الأعضاء والمجتمع المدني. وفي ذلك السياق، نشاطر الشواغل المبينة في خطتنا المشتركة (A/75/982)، التي نعتبرها خطة عمل مُحكمة تهدف إلى التعجيل بتنفيذ الالتزامات القائمة، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا، بوصفنا عضوا في تجمع حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات، نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي إدماج ركيزة حقوق الإنسان إدماجا كاملا في ركائز التنمية والسلام والأمن في برنامج الأمين العام لمنع نشوب الأزمات. ولن ندخر جهدا لتعزيز حقوق الإنسان بوصفها أداة حاسمة لمنع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم.

وقد أحرزت ألبانيا تقدما كبيرا على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي إطار فترة عضويتنا في مجلس الأمن، وبالتعاون مع أعضاء المجلس الآخرين، اعتمدنا أيضا التزامات مشتركة بجعل خطة المرأة والسلام والأمن أولوية خلال رئاساتنا للمجلس وكفالة تنفيذها بطرق محددة وملموسة. وفضلا عن ذلك، كبلد يضم أصغر السكان سنّاً في أوروبا، ومع إعلان تيرانا عاصمة الشباب الأوروبية لعام ٢٠٢٢، تدعم ألبانيا جميع الجهود والمقترحات التي من شأنها تحقيق الأهداف لصالح الشباب.

وأخيرا، على مدى العقدين الماضيين، أصبحت ألبانيا على نحو متزايد مساهمة نشطة في الاستجابة لقضايا الأمن الدولي. وبوصفنا عضوا في مجلس الأمن، نعتزم الإسهام بنشاط في الحفاظ على النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد وتعزيزه عن طريق التصدي للتحديات العالمية من خلال الشراكات.

وفي الختام، أود أن أؤكد تقديرنا الحقيقي للخطة الجديدة للسلام، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقريره عن خطتنا المشتركة، ونتطلع إلى مواصلة المشاركة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

السيدة بيرسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المهمة، وأن أتمنى للأمين العام ونائبته كل النجاح في فترتهما الثانية، وأن أثني أيضا على الأمين العام على عرضه أولوياته المهمة على الجمعية العامة صباح اليوم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب برئيس ديوان الأمين العام الجديد. ونتمنى له كل التوفيق في دوره الجديد ونتطلع إلى العمل معه. وأكرر الكلمات المناسبة التي قالتها هيلين كيلر، التي سبقت جهودها من أجل السلام العالمي جهودنا بأكثر من قرن من الزمان، عندما قالت: "لا نستطيع وحدنا أن نفعل سوى القليل؛ ومعا يمكننا أن نفعل الكثير". وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن للجميع الاعتماد على دعمنا الكامل.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/76/1). ومع ذلك، في حين أن الشكل الجديد والمبتكر للتقرير سهل القراءة جدا وواضح ومنظم بشكل جيد، فإن محتواه يرسم صورة قاتمة. وتنعكس التحديات الرئيسية التي ذكرها الأمين العام خلال إحاطته صباح اليوم أيضا في تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠٢٢ الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي. وذلك يشدد على الحاجة الملحة إلى إيجاد استجابات سريعة للجائحة ومخاطرها البيئية والاجتماعية والتكنولوجية، وكلها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأزمات والنزاعات العالمية القائمة. وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي ببعض النقاط الموجزة عن الكيفية التي يمكن بها لسويسرا أن تقدم دعما ملموسا لأولويات وإجراءات الأمين العام.

كما أريد أن أتناول قضايا تحقيق التعافي المستدام من أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وكذلك تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لقد ساهم بلدي بأكثر من مليار دولار في جهود التعافي من كوفيد-١٩. كما نواصل التزامنا بمساعدة أشد البلدان

تضررا على التغلب على الآثار السلبية للجائحة، لا سيما من خلال جهودنا لكفالة الحصول العادل على اللقاحات وتوزيعها، فضلا عن العلاجات والتشخيص.

وتؤيد سويسرا أيضا الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ من جميع جوانبه، بما في ذلك التخفيف من آثاره والتكيف معه والتصدي لتغير المناخ بوصفه عاملا مضاعفا للمخاطر.

ولدينا خريطة طريق جماعية واضحة، وهي خطة عام ٢٠٣٠، لحل الأزمة الحالية بطريقة مستدامة، ويعتقد بلدي أنه من المهم تجديد تركيزنا عليها الآن أكثر من أي وقت مضى. وتوفر الرقمنة والتطور السريع لأوجه التكنولوجيا فرصا هامة لتسريع تنفيذنا لخطة عام ٢٠٣٠. ولذلك، ترحب سويسرا بالأفكار التي اقترحها الأمين العام في خطتنا المشتركة (A/75/982)، وتثني على رئيس الجمعية العامة لاتخاذه المبادرة للمضي قدما بالحوار بشأن تلك المسائل. وستضطلع سويسرا بدور نشط في هذه العملية.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن وحقوق الإنسان، فإن بناء سلام مستدام كان دائما محوريا بالنسبة لالتزاماتنا الدولية، وهو أمر أكثر أهمية في ضوء ترشحنا لانتخابات مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤. ويشرفنا، أن نتمكن من خلال "جنيف الدولية" من تزويد المجتمع الدولي بمنبر للحوار نأمل أن يسهم في إيجاد حلول للنزاعات الآن وفي المستقبل.

ولا يزال احترام القانون الدولي الإنساني من أولوياتنا الطويلة الأمد، فضلا عن منع نشوب النزاعات وبناء السلام، بمشاركة النساء والرجال على قدم المساواة. ونتطلع إلى الإسهام بخبرتنا في المناقشات المتعلقة بخطة جديدة للسلام. وتشيد سويسرا بالأمين العام على ما يبذله من جهود فيما يتعلق بدعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، وترحب بكون المجالات المحددة السبعة للدعوة إلى العمل تتجسد في خطتنا المشتركة. وسنواصل التزامنا بكفالة أن تظل حقوق الإنسان – التي تعرضت مؤخرا لتهديد خطير – أمرا محوريا بالنسبة لعمل الأمم المتحدة، سواء من حيث التصدي للجائحة أو في عملنا بشأن تحقيق التنمية والسلام والأمن. وعلى نحو ما قال الأمين العام صباح اليوم، يجب أن تكون الكرامة الإنسانية في صميم عملنا.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة تردد أيضا صدى الإحاطة التي قدمها الأمين العام صباح اليوم. في الدراسة الاستقصائية العالمية التي أجريت بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، أعرب الشباب عن آراء إيجابية بشأن الأمم المتحدة وتعددية الأطراف، ولكن بشرط أن تسمع أصواتهم وأن تؤخذ شواغلهم وأفكارهم على محمل الجد. فلنتبع نصائحهم، بما في ذلك في عملنا بشأن خطتنا المشتركة، لأن إشراك الشباب والاستثمار فيهم على جميع مستويات صنع القرار يعني الاستثمار في مستقبل تعددية الأطراف.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتن للأمين العام على انضمامه إلينا اليوم وتحديد أولوياته للعام المقبل. فنحن نعلم أن عام ٢٠٢٢ يطرح تحديات جديدة ومتغيرة على حد سواء أمام تعددية الأطراف، ونحن ممتنون لقيادته في النهوض بالإصلاح الهادف وإعداد الأمم المتحدة للمستقبل. ونتفق معه على أن الأمم المتحدة تمر بلحظة حاسمة. وسأركز اليوم على ثلاثة تحديات رئيسية، هي: التصدي للجائحة، والتعافي المستدام، وتجديد تعددية الأطراف.

أولا، فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، فإننا سنضاعف جهودنا في عام ٢٠٢٢ لتحقيق التوزيع العادل للقاحات على مستوى العالم، والعمل على تعزيز النظم الصحية، واتخاذ خطوات نحو إبرام اتفاق عالمي لمنع الجوائح في المستقبل. ويشجعنا الإعلان عن أن مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي قد قدم الآن جرعة اللقاح رقم مليار، ولا نزال ملتزمين بالمشاركة عن كثب في تلك المبادرة وغيرها من المبادرات لتعزيز التعافي.

ثانيا، نحن بحاجة لإظهار المزيد من الإلحاح والطموح في التعامل مع الانتكاسات التي لحقت بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الناجمة عن الجائحة. وستواصل المملكة المتحدة إعطاء الأولوية لتحقيق التعافي المستدام، مع التركيز على أضعف الفئات وتوفير تمويل شفاف وموثوق ومسؤول للتنمية.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، فإننا وإذ نتطلع إلى الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، سنعمل مع مصر والأمم المتحدة للبناء على الالتزامات التي تم التعهد بها في غلاسكو. ويجب أن نحافظ على الزخم المتولد بشأن التخفيف من آثار الضرر وأن نعجل باتخاذ إجراءات بشأن التمويل والتكيف والخسارة، التي لا تزال حاسمة بالنسبة للعديد من البلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ. كما سنواصل العمل على وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس اتجاهه، ونتطلع إلى التوصل لنتائج طموحة للمؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كونمينغ. ونتطلع أيضا إلى دورة لجنة وضع المرأة التي تركز على المناخ لهذا العام، ونفخر بعقد دورة جامعة سادسة وعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو.

يجب أن تكون النساء والفتيات في طليعة ما نحققه من تعافي على الصعيد العالمي وطليعة طموحنا للمستقبل. وتواصل المملكة المتحدة إعطاء الأولوية للعمل العالمي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، الذي ازداد حدة خلال الجائحة. وفي الفترة التي تسبق عام ٢٠٢٣، نريد استخدام مؤتمر القمة المعني بتحقيق التحول في التعليم للمساعدة في تمكين الفتيات في كل مكان من تلقي تعليم جيد.

وخلال إحياء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس المنظمة، اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ضرورة الإصلاح لتجديد منظمتنا وكفالة نجاح تعددية الأطراف في المستقبل. ونؤيد برنامج الأمين العام الطموح للإصلاح ونريد أن نشهد إدراج تلك الإصلاحات على نحو مستدام وأن تحقق فوائدها الكاملة. إننا بحاجة إلى أسرة أمم متحدة تتسم بالفعالية والكفاءة والترابط تعزز الشفافية والمشاركة الواسعة النطاق من خلال اتباع ثقافة التحسين المستمر وتحدث تغييرا حقيقيا للشعوب التي تخدمها الأمم المتحدة. ونرحب بالتقرير عن خطتنا المشتركة (A/75/982)، الذي يقدم توصيات للمساعدة في تحقيق المستقبل الذي تصورناه خلال إحيائنا للذكرى السنوية الخامسة والسبعين، بما في ذلك التحول نحو "الأمم المتحدة ٢,٠". ونتفق مع الرؤية الداعية إلى وجود تعددية أطراف مترابطة وشمولية تغطي مجالات جدول أعمال الأمم المتحدة، مع الحاجة إلى إشراك جميع الجهات المعنية ذات الصلة من أجل التصدي على نحو مناسب لتحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): ستحل في عام ٢٠٢٢ السنة الثالثة التي يجري فيها عمل الأمم المتحدة في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وما من منظمة أفضل تجهيزا أو تتمتع بصلاحيات كاملة أكثر من الأمم المتحدة لمواجهة التحدي الذي تمثله الجائحة للعالم. إن نطاق عمل الأمم المتحدة لا مثيل له في معالجة الآثار الصحية المباشرة للجائحة وآثارها غير المباشرة على أضعف الناس في العالم، بما في ذلك من خلال تعزيز التأهب وكفالة إمكانية تقديم اللقاحات حيثما تكون هناك حاجة إليها.

ونرحب بحقيقة أن منظومة الأمم المتحدة، باتباعها نهجا عمليا وقائما على العلم، أسهمت إسهاما كبيرا في التضامن الدولي في أوقات انتشار المعلومات الخاطئة والمضللة، والشعبوية، والنزعات القومية. ونحن نساند ذلك العمل، مسترشدين بالقرار ٢٧٠/٧٤ وبقيادة منظمة الصحة العالمية، ضمن أمور أخرى. ويجب أن تستند استجابتنا لأكثر قضايا العالم إلحاحا، وفي مقدمتها الجائحة، إلى التضامن الدولي، وأن ترتكز على منظور قائم على حقوق الإنسان وتسترشد بالالتزام بالحد من أوجه عدم المساواة. ومما يؤسف له أن الجائحة لم توضح فقط مدى ما لا يزال يتعين علينا القيام به، بل وأظهرت أيضا أننا في بعض المجالات الرئيسية نتحرك في الاتجاه الخاطئ. إن انتشار متحورات كوفيد-١٩ الجديدة وما تلاها من موجات جديدة من العدوى يرتبط ارتباطا مباشرا بعدم قدرتنا على كفالة التوزيع العادل للقاحات على مستوى العالم. فبدون ذلك، لا يمكن للتدابير الوقائية الأخرى إلا أن تتجنب ما لا مفر منه.

ونولي أهمية للجهود الجارية لكفالة استمرارية تصريف الأعمال في مقر الأمم المتحدة، على الرغم من الحالة المتقلبة للجائحة، ونتطلع

إلى إتاحة فرص في مراحل مبكرة لمناقشة ذلك بين الأعضاء. فكفالة أن تعمل الأجهزة السياسية للأمم المتحدة بكامل طاقتها في جميع الأوقات أمر بالغ الأهمية. ومن الآن فصاعدا، يتمثل أحد المجالات التي تحتاج إلى تحسين في كفالة إمكانية وصول المجتمع المدني إلى مباني الأمم المتحدة، وهو ما سنواصل الضغط من أجل تحقيقه في الأسابيع المقبلة.

كما أبرزت الجائحة على نحو قاطع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وجعلتها في صلب عملنا. ولا توفر أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق للتصدي للعواقب الناجمة عن كوفيد-١٩ فحسب بل لمنع حدوث هذه الأزمات الصحية العامة وغيرها من الأزمات العالمية في المقام الأول. وإذا أردنا تسخير الإمكانات الكاملة لأهداف التنمية المستدامة، نحتاج إلى النظر فيها بشكل شامل بدلاً من اتباع نهج مجزأ لتنفيذها.

ومثلت الجائحة أيضا اختبارا لقدرات المؤسسات والثقة فيها شمل دروسا مهمة لجعلها أكثر فعالية وشمولية وخضوعا للمساءلة. ولا يزال انعدام الثقة في المؤسسات على المستوى الوطني يشكل التحدي الرئيسي لسيادة القانون وللتقدم نحو تحقيق أهدافنا المشتركة للتنمية المستدامة. ولا يمكن بناء الثقة إلا من خلال المشاركة والمساءلة، وغالبا ما يكون ذلك بشق الأنفس ومن خلال جهد جماعي كبير.

وتحتاج الأمم المتحدة إلى زيادة المشاركة المجدية للمجتمع المدني في عملها، تمشيا مع رؤية الأمين العام الواردة في التقرير "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، من أجل إقامة نظام متعدد الأطراف أقوى وأكثر وترابطا وشمولا. ونرحب بخارطة الطريق التي ينص عليها التقرير لتحقيق الأولويات التي حددها الأمين العام اليوم، ولا سيما تركيزها على حقوق الإنسان والحريات الأساسية ورؤيتها الجديدة لسيادة القانون التي تضع الناس في صميم نظم العدالة.

ويجب أن تظل الأزمة الكوكبية الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وارتفاع مستويات التلوث التي أبرزها تقرير الأمين العام (A/76/1) في صدارة أعمال المنظمة. إن التوتر المتزايد بين البشرية والطبيعة لم يؤد إلى حالة الطوارئ المناخية الحالية فحسب، بل تجلى أيضا في زيادة مخاطر الإصابة بالأمراض حيوانية المنشأ، وتناقص التنوع البيولوجي، وزيادة التصحر، من بين أمور أخرى. واستجابة لذلك، يجب أن نعيد مواءمة علاقتنا مع كوكبنا بطريقة مستدامة، على النحو الذي يعززه نهج الصحة الواحدة الشامل. وهذه مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان بقدر ما هي ضرورة أمنية.

في حين بذل مجلس الأمن جهودًا مبدئية لتوسيع نموذجه الأمني بما يتجاوز تركيزه السياسي – العسكري الضيق، فإن عدم اتخاذه بشكل جماعي قرار مواضيعي بشأن المناخ والأمن أمر ينذر بالسوء، لا في إطار الأهداف الطموحة المتعلقة بالمناخ بل بالنسبة للمجلس نفسه. هناك حاجة إلى نهج أكثر وقائية يتماشى مع مفهوم الأمن البشري إذا أريد لإجراءات المجلس أن تظل ذات صلة في ضوء التهديدات الحالية والمقبلة. في هذه المرحلة، ليس لدى المجلس الكثير ليقدمه استجابة لأكثر أسباب انعدام الأمن انتشاراً التي شهدها العالم منذ عقود. وبقدر ما نؤيد دعوة الأمين العام هذا الصباح لوحدة مجلس الأمن، فمن غير المرجح أن نرى ذلك يتحقق في المستقبل القريب. وأن تظل الجمعية العامة مكتوفة الأيدي في مثل هذه الحالة سيكون أمرا غير مسؤول. ولذلك، فإن اقتراح خطة جديدة للسلام في إطار خطتنا المشتركة قد جاء في اللحظة المناسبة. نحن بحاجة إلى نموذج أمني جديد يعالج بفعالية التهديدات الأمنية التي يواجهها الناس في جميع أنحاء العالم على أساس يومي، ونحتاج إلى طرق بديلة لصنع القرار لمواجهتها.

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره القيم محل النقاش (A/76/1)، وخاصة فيما يتصل بالاستجابة لتداعيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وأؤكد أن مصر كانت وستظل دوما داعمة لتعزيز الأمم المتحدة وتطويرها، إيمانا منها بأهمية إحياء الإطار متعدد الأطراف.

لقد أثرت الجائحة على اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. وباتت تهدد تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التقديرات التي تشير إلى

الآثار المتوقعة على جهود مكافحة الفقر وتحقيق التنمية والاستقرار الدوليين. مما يستدعي تعزيز الجهود الدولية لتوفير اللقاحات لكافة الدول وأهمية تصنيع وتوزيع اللقاحات بصورة عادلة لكافة الدول ونقل التكنولوجيات والمعارف ذات الصلة إلى العالم النامي. إضافة إلى ضرورة العمل على تعزيز العمل الدولي المشترك لمواجهة الأزمات الاقتصادية المتفاقمة جراء آثار كوفيد-١٩ على اقتصادات العالم النامي. ويهمني هنا الإشادة بالدور الذي لعبه نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر في إعادة توجيه أنشطة التنمية لتتوافق مع التحديات الناتجة عن الجائحة، وفي دعم الحكومة المصرية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتشيد مصر بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام اتصالا بموضوعات المناخ، وعلى رأسها دعوته إلى تخصيص ٥٠ في المائة من التمويل المناخي لمشروعات التكيف. وتؤكد على التزاماتها، خلال رئاستها للدورة ٢٧ لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بتعزيز الجهود الدولية للتعامل مع هذا التحدي الوجودي. وقد شرعنا بالفعل في التنسيق مع الرئيس الحالي للمؤتمر، المملكة المتحدة، على ذلك الصعيد. وستركز مصر خلال رئاستها على عدد من الأولويات، بما في ذلك أهمية تسريع الانتقال إلى مراحل التنفيذ وتجديد هدف تمويلي جديد بحلول عام ٢٠٢٥ يخاطب احتياجات الدول النامية والعمل على سبل التنفيذ. ومواصلة البناء على رفع سقف الطموح اتصالا بموضوعات التخفيف والتكيف بما يأخذ في الاعتبار جميع جوانب تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة. حيث ستحرص مصر على اتباع نهج شامل لتعزيز الثقة والشفافية بين جميع الأطراف، مع التأكيد على أن التعاون والمكسب للجميع يمثلان حجر الزاوية لنجاح مؤتمر الأطراف ٢٧ في شرم الشيخ.

تحرص مصر دوما على تقديم كل الدعم لعمليات حفظ السلام، سواء من خلال تطوير مفاهيم وسياسات واستراتيجيات حفظ السلام أو من خلال المساهمة بقوات عسكرية وشرطية قادرة. حيث تحتل مصر المرتبة الثامنة بين كبار الدول المساهمة بقوات في بعثات حفظ السلام. وتعتز مصر بأنها دعمت إنشاء وتطوير هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وتولت رئاسة لجنة بناء السلام في دورتها الخامسة عشرة، وحرصت على تعزيز دورها في خدمة أولويات بناء السلام في الدول المتأثرة بالنزاعات، فضلا عن التوسع في دور لجنة بناء الاستشاري وفي مد الجسور والشراكات مع مختلف أجهزة الأمم المتحدة.

وترحب مصر بالأفكار الواردة في تقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة (A/75/982) بشأن تعزيز هيكل بناء السلام وتوفير التمويل المستدام له. وترحب مصر كذلك بجهود الأمين العام والأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان، أخذا في الاعتبار أن السبيل الأمثل لذلك هو دفع الحوار والتعاون الدولي بهدف مساعدة جميع الدول على بناء القدرات ورفع الوعي وإرساء ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعاتها. لقد أثبتت تجربة العامين الماضيين أن ما من دولة بلغت حد الكمال في إعمال جميع حقوق الإنسان. وكشفت الجائحة عن قصور هائل على صعيد حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية والصحة والتعليم. بالإضافة إلى تزايد وتفشي التمييز العنصري والمعلومات المضللة وتنامي خطاب الكراهية والتطرف وإهدار حقوق النساء والفتيات، وكلها تحديات كبرى تتطلب مزيدا من التعاون الدولي الصادق والجهد الأممي المقدر من أجل مواجهتها والتغلب عليها. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى إطلاق مصر في عام ٢٠٢١ أول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان في إطار الجهود الوطنية لتطوير منظومة حقوق الإنسان في مصر.

وتعرب مصر عن ترحيبها بتناول تقرير الأمين العام (A/76/1) لموضوع تحقيق المساواة بين الجنسين ومناقشة الأعباء الإضافية التي تتحملها المرأة خلال الجائحة، وتشدد في الوقت ذاته على عدم اعتدادها بأي مبادرات تمت خارج نطاق منظمة الأمم المتحدة ودون ولاية من أجهزتها الرئيسية.

انطلاقا من أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ كافة الالتزامات التي نصت عليها المعاهدة ومؤتمرات

الاستعراض السابقة، بما في ذلك مسؤولية الدول النووية وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، فإننا نتطلع إلى عقد مؤتمر الاستعراض العاشر في شهر آب/أغسطس المقبل. وأود أن أبرز ما أغفله تقرير الأمين العام من الإشارة إلى عقد الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط خلال الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر حتى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، والنتائج الهامة التي تمخضت عنها تلك الدورة خاصة فيما يتعلق باعتماد قواعد الإجراءات وإنشاء لجنة عمل لمتابعة المشاورات البينية خلال العام الحالي.

توجه مصر الشكر للأمين العام على استعراضه في التقرير جهود المنظمة لمكافحة الجريمة المنظمة على المستويين الدولي والإقليمي، وتؤكد مصر أهمية تبني منظور شامل لمواجهة التشابك المتزايد بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

ختاما، أود أن أعرب عن تقديري للإجراءات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة لضمان الاستمرارية في عملها في ظل تفشي فيروس كورونا. ولقد ساهمت الإصلاحات الإدارية الفعالة في منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المرونة وقدرة الأمم المتحدة والأمانة على الاستجابة للظروف التي فرضتها الجائحة. وأود أن أعاود التأكيد على استمرار مصر في دعمها لتحقيق أهدافنا المشتركة وتعزيز الإطار الدولي المتعدد الأطراف. وشكرا السيد الرئيس.

السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر الأمين العام على عرض أولوياته لعمل المنظمة. كما أعرب عن امتناني لعقد هذه المناقشة لأنها تمكننا من تبادل الآراء بشأن تلك الأولويات في السياق المعقد لجائحة مرض فيروس كورونا ومتحوراته الجديدة، التي كان لها آثار واسعة النطاق على مدى العامين الماضيين. ولئن ظلت منظمتنا ظلت حيزا حيويا للحوار والتعاون طوال هذه الفترة، فإنها لا تزال غير قادرة على اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لتوفير استجابة جماعية للآثار الصحية للجوائح الآن وفي المستقبل على السواء، وللتحديات الأخرى مثل الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم المساواة بين الجنسين، والفجوة الرقمية.

وفي ذلك السياق المعقد، تعتقد بوليفيا أنه من أجل تقليص الفجوات الهيكلية الجديدة، يجب أن نعالج الآثار الصحية والإنسانية في إطار تحالف عالمي، بدءا بالالتزام بتعزيز قدرات صناعات الرعاية الصحية في البلدان النامية على إنتاج اللقاحات والأدوية، ثم بالتخفيف من حدة التبعيات الخارجية الشديدة وتأثير الحمائية. وفي أوقات الجوائح والأوبئة، يجب أن يكون العمل على التنازل عن البراءات وغيرها من القيود من أجل تحقيق الوصول العادل إلى اللقاحات والأدوية الأساسية من الأولويات. ولا يمكن الاستمرار في استخدام الحياة والصحة حصريا من أجل الربح.

ويبدو أن ديناميات الجائحة والنمو الاقتصادي، التي تزداد غموضًا وتعقيدًا كل يوم، ستؤدي إلى تعاف أبطأ مما كان متوقعا. ويمكن أن يؤدي ذلك ليس فقط إلى مشاكل السيولة، ولكن أيضا إلى حالات الإعسار. ولذلك، نأمل أن نتمكن من تحقيق التعافي المستدام. وفي ذلك الصدد، نرى أن من الضروري لمنظمتنا أن تعمل على تخفيف الديون العالمية من خلال الإعفاء من الديون أو إعادة التفاوض بشأنها. وينبغي أن نتجاوز مرحلة التحليل وننتقل إلى مرحلة اتخاذ الإجراءات والقرارات.

ونشهد أيضا عواقب وخيمة لتغير المناخ الذي تعرض للخطر آثاره السلبية على غلة المحاصيل وإمدادات الأغذية والمياه جهودنا لمكافحة الفقر وعدم المساواة. ونعتقد أنه إذا أردنا إنقاذ "أمنا الأرض" وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، بدلا من إعادة تفسير محتوى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ أو تخفيف الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، يجب أن نعمل على تعزيز تنفيذها وضمان التطبيق الكامل والفعال للإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل منها. ولاتزال البشرية تعرض بقاءها للخطر.

وقد تعرض لأشد آثار أزمة الجائحة أطفالنا وشبابنا، وخاصة الأطفال في سن المدرسة، إذ تعمق الفجوة في الوصول إلى التكنولوجيا أيضا أوجه عدم المساواة في التعليم. وقد يكون استخدام التكنولوجيا استراتيجية لمعالجة مسألة إغلاق المدارس، ولكن الفجوة الرقمية تبين بوضوح أن هناك حدودا لإمكانية الاتصال الإلكتروني. ولذلك، يجب أن نعمل على تحقيق الحق في الإنترنت كمنفعة عامة. وهذه هي الطريقة التي يمكننا بها أن نضمن لأطفالنا وشبابنا أحد أهم الحقوق الأساسية، وهو الحق في التعليم.

وفي الختام، نقر بمسؤوليتنا عن تفعيل عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تطبيق استراتيجية واقعية تأخذ في الاعتبار مشاكل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن دعم تدابير التعافي التي تعالج أزمة المناخ، والاستثمار في الصناعات الخضراء والمستدامة، والحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء وتعزيز المساواة بين الجنسين ومنع نشوب النزاعات. وفي ذلك الصدد، تعتقد بوليفيا أنه يجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نثبت فعالية تعددية الأطراف وأن نظهر براغماتية تمكننا في المستقبل من إنقاذ الأرواح وحماية المجتمعات والتعافي نحو الأفضل، مع معالجة أوجه الهشاشة والضعف التي لا تزال تعصف بنا.

السيد هادييكريسانتو (قبرص) (*تكلم بالإنكليزية*): تكمل ملاحظاتي الملاحظات التي أُدلي بها باسم الاتحاد الأوروبي في الجلسة غير الرسمية صباح اليوم.

واسمحوا لي أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/76/1) وعلى إطلاعنا على أولوياته في وقت سابق اليوم. ونشكره أيضا على قيادته للأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك مشاركته الشخصية في الجهود الرامية إلى تسوية النزاع القبرصي، ونتمنى له فترة ولاية ثانية مثمرة وناجحة.

إننا نؤيد تركيزه على حالات الطوارئ الخمس التي حددها صباح اليوم ونتفق معه على أن التحديات التي نواجهها تمثل أساسا إخفاقات الحوكمة العالمية وأن أولويتنا ينبغي أن تكون الحفاظ على تعددية الأطراف ملائمة للغرض منها.

والمناقشة بشأن السلم والأمن في تقرير الأمين العام تطلعنا على تعقيد تلك الركيزة من خلال التطرق إلى بعض عناصرها العديدة، ولكن بالنسبة لنا لا يوجد سوى عنصر واحد يمكننا استخدامه كمقياس لفعالية الأمم المتحدة في صون السلم والأمن، وهو قدرة المنظمة على التمسك بالحظر المفروض على استخدام القوة. وعلى الرغم من صعوبة القياس من الواضح أنه لم يتم القضاء على التهديد باستخدام القوة أو استخدامها كما كنا نأمل أن يكون الحال بعد ٧٥ عاما من اضطرارنا إلى إنشاء الأمم المتحدة لوضع حد للعدوان. إن تصريح الأمين العام اليوم بأننا نتعامل مع أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ عام ١٩٤٥ يدق في الحقيقة ناقوس الخطر بأنه يجب علينا أن نفعل أفضل من ذلك.

العلاقات بين الدول أصبحت أكثر استقطابا مما ينبغي أن تكون، وذلك بعد ٣٠ عاما من نهاية الحرب الباردة. إننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء الانقسام الآخذ في التعمق بين الشرق والغرب، فضلا عن الخطر المتمثل في أن ينتهي الأمر في المستقبل بنظم عالمية مجزأة أو حتى موازية. وهذا الاستقطاب الجغرافي السياسي هو في حد ذاته مصدر للقلق وانعدام الأمن، وخاصة للدول الصغيرة. إنه يسلط الضوء غلى أوجه قصور نظام أمننا الجماعي واعتماده المفرط على علاقات القوة. وهو يبين أيضا أنه لم يتم الحد من سيادة القوة باتباع نهج تعاوني على الصعيد العالمي يقوم على سيادة القانون وعلى القيم العالمية التي تربط جميع الدول معا.

ولا تزال تعددية الأطراف هي الإطار الأفضل والوحيد لنظام دولي فعال للأمن الجماعي يمكنه أن يكفل المساواة في الأمن للجميع، وعدم التسامح المطلق مع التهديدات، والعواقب للمعتدين، وتحقيق العدالة للضحايا. وأينما يتعذر منع الاستخدام غير المشروع للقوة يجب على الأمم المتحدة أن تكفل عدم قبول نتائجه أو إضفاء الشرعية عليها. إن لدينا الأساس القانوني والأدوات اللازمة لإنفاذ الامتثال للنظام الدولي

القائم على القواعد الذي أنشأناه، وهذا هو بالتحديد ما يجب أن نفعله، بما في ذلك عن طريق تعزيز مؤسساتنا للحوكمة العالمية.

إننا نتفق مع تشديد الأمين العام على منع نشوب النزاعات، بما في ذلك ما يرد في خطته الجديدة المقترحة للسلام. وينبغي في الوقت نفسه عدم ترك العدد الكبير من النزاعات القائمة خلف الركب. وقد ذكر الأمين العام عددا منها صباح اليوم، بما في ذلك النزاع في قبرص، ونحن نظل ممتنين لمهمة مساعيه الحميدة من أجل إعادة توحيد قبرص بوصفها اتحادا يتألف من منطقتين وطائفتين وبه مساواة سياسية، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونأمل أن يتمكن الأمين العام من تعيين مبعوث لتيسير استئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن.

إن عدم المساواة هو شاغل آخر كبير، ليس فقط بسبب آثاره على رفاه الإنسان وكرامته ولكن أيضا لتأثيره على الحكم وسيادة القانون. وعلى الرغم من بذل قصارى جهدنا، نرى أن الجائحة قد أدت إلى تكديس المزيد من الثروة في أيدي قلة قليلة، مما خلق فجوة خطيرة. وكمجتمع دولي يجب علينا أن نوجد عوامل تحقيق مساواة أكثر وأفضل لمنع مستقبل بائس يكون فيه الثراء الفاحش والفقر هما القاعدة. ويتعين أيضا على عوامل تحقيق المساواة أن تراعي حقيقة أن جميع الأزمات – سواء كانت أزمة فقر أو مناخ أو حقوق إنسان – تؤثر دائما على المرأة بشكل مفرط.

إن أزمة المناخ أزمة وجودية بالنسبة للكثيرين منا، وفي أغلبها للدول الصغيرة التي لا تتحمل سوى القليل من المسؤولية عن التسبب فيها. واحتمال أن تصبح بلدان غير صالحة للعيش جزئيا أو كليا بسبب تغير المناخ هو مصدر قلق حقيقي، شأنه شأن فقدان دول لأراض بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. وبوصف قبرص بلدا يخضع جزء من أراضيه للاحتلال ودولة جزرية تعاني من آثار تغير المناخ منذ سنوات فإنها تشعر بقلق بالغ إزاء الخطر الحقيقي الذي يشكله تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. إن عجز الدول عن تقاسم عبء تدفقات المهاجرين يثير تساؤلات بشأن الكيفية التي ستتم بها معالجة التشريد الجماعي للناس بسبب تغير المناخ الحادث بالفعل.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أدلي ببعض التعليقات على هذه المناقشة نفسها. لقد تم في السنوات الأخيرة دمج مناقشة التقرير المتعلق بأعمال المنظمة وعرض أولويات الأمين العام واللذين يتم إجراؤهما في وقت مبكر من السنة التقويمية، بينما يستمر إصدار التقرير في بداية الدورة. ونعتقد أننا سنستفيد من مزامنة ودمج تحديد الأولويات، وإصدار التقرير، والمناقشات بشأن عمل المنظمة في بداية كل سنة تقويمية. علاوة على ذلك، نرى ميزة في تغيير الجدول الزمني لدورات الجمعية العامة حتى يتزامن مع السنوات التقويمية بغية مناقشة أين نحن وإلى أين نريد الذهاب في بداية الدورة ثم تقييم السنة خلال الأسبوع الرفيع المستوى قرب نهاية الدورة. فمن شأن مواءمة تلك الأدوات أن تخدم بشكل أفضل الهدف الشامل المتمثل في تعزيز الأمم المتحدة.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته بشأن تقريره عن أعمال المنظمة (A/76/1) وأن أعرب عن تقدير الأرجنتين لعمل الأمم المتحدة خلال العام الماضي، على الرغم من الظروف الاستثنائية الراهنة في سياق الأزمة الصحية المستمرة.

على مدى العامين الماضيين تسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في تعطيل عالمنا، مما هدد صحتنا، ودمر اقتصاداتنا، وعمّق أوجه عدم المساواة. فلم تواجه الأمم المتحدة قط أزمة صحية عالمية بحدة هذه الأزمة. ويجب علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نعزز ونجدد التزام المجتمع الدولي بتعددية الأطراف من أجل التصدي لعواقب الجائحة بطريقة متضافرة ومنسقة.

إننا نتفق تماما مع الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره بأن السبيل الوحيد لإنهاء الجائحة هو إيصال اللقاحات إلى كل بلد. فمن الضروري ضمان الحصول بشكل عادل على لقاحات كوفيد-١٩. ولقد فاقمت هذه الجائحة عدم القدرة على تحمل الديون السيادية بشكل أكبر، وكان لذلك أثر سلبي للغاية على اقتصادات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ولا يزال العديد منها يكافح من أجل تحقيق التوازن الصحيح بين تمويل تصديها لجائحة كوفيد-١٩ والوفاء بالتزامات

ديونها الحالية والمستقبلية. فمن الضروري أن يمضي المجتمع الدولي قدما بشكل حاسم لإصلاح الهيكل المالي الدولي بغية التوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون التي لا يمكن تحملها ومنعها من إبعادنا أكثر عن إمكانية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وكما أشار التقرير، ينبغي تسليط الضوء على الدور المركزي للأمم المتحدة في وضع القانون الدولي ومساهماتها الفريدة في تطوير هذا القانون الدولي وتدوينه وتنفيذه. ونشيد في هذا الصدد بعمل محكمة العدل الدولية في تعزيز سيادة القانون والتسوية السلمية للمنازعات من خلال ولايتها القضائية على القضايا المتنازع عليها وبصفتها الاستشارية. كما أود إبراز الجهود التي يبذلها الأمين العام للتوسط بين أطراف النزاعات وممارسة مساعيه الحميدة وتيسير البحث عن حلول سلمية. وتؤكد الأرجنتين من جديد ضرورة استمرار هذه الجهود إلى أن تجد الأطراف المعنية حلا نهائيا لخلافاتها، وخاصة عندما تكون هناك ولاية بذلك من الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

وقد أحاط وفدي علما بشكل خاص بالإشارات الواردة في تقرير الأمين العام عن دعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، التي كانت مفيدة في تمكين الأمم المتحدة من مضاعفة جهودها لضمان إدماج حقوق الإنسان في صميم عمل المنظمة، بما في ذلك استجابتها للجائحة، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة. والأرجنتين ملتزمة التزاما راسخا بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ويتولى بلدي هذا العام رئاسة مجلس حقوق الإنسان، ونعمل من ذلك المنبر على مواصلة تعزيز النظام المتعدد الأطراف لحقوق الإنسان لتمكينه من الاستجابة بكفاءة وفعالية للتحديات التي تنتظرنا.

ويشدد الأمين العام في تقريره على وضع المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في صميم جهوده طوال فترة الجائحة. ونقدر جهوده لإدماج التنوع والشمول في كل جوانب عمل المنظمة. وتعطي الأرجنتين الأولوية لضمان الاعتراف الفعال بحقوق الإنسان للنساء والأطفال بكل تنوعهم، فضلا عن الأشخاص المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وتمتعهم بتلك الحقوق. ويتجلى التزام بلدي بجدول الأعمال المتعلق بنوع الجنس والتنوع على الصعيد الدولي، حيث تمثل الأرجنتين مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها نائبا لرئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ونائبا لرئيس الفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة. كما نشارك حاليا في رئاسة الفريق الأساسي للأمم المتحدة المعني بالمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ومن المهم بنفس القدر العمل على توفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان لكبار السن وإعمالها بالكامل. وتعتقد الأرجنتين أنه يجب التصدي للتحدي العالمي من خلال وضع صك ملزم قانونا لتزويد المجتمع الدولي بالعناصر اللازمة لضمان تمتع كبار السن تمتعا كاملا بحقوقهم الإنسانية.

ويعترف تقرير الأمين العام أيضا بالزيادات التي شهدناها في مستويات الفقر والجوع، إلى جانب المستويات المقلقة من عدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها. ونعتقد أن للمجتمع الدولي دورا رئيسيا يؤديه في جهود التعافي لأن الوباء، شأنه شأن الفقر، لا يستثني أحدا. وفي هذا الصدد، فإن لجنة التنمية الاجتماعية، التي تتشرف الأرجنتين حاليا برئاستها، أصبحت حيزا هاما لتشاطر الممارسات الجيدة ومتابعة أهداف اللجنة، التي تشمل بحق القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وستتناول اللجنة في دورتها المقبلة على وجه التحديد مسألة القضاء على الجوع والفقر، مما سيتيح لنا فرصة لتعزيز التضامن العالمي وتحقيق نتائج ملموسة.

وتشاطر الأرجنتين الأمين العام تقييمه الوارد في تقريره للحالة الإشكالية الراهنة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ومن المعروف أن الأرجنتين ستترأس المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي سنحتفل خلاله بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وسيكون المؤتمر الاستعراضي فرصة فريدة للدول الأطراف لتجديد التزامها بالركائز الثلاث للمعاهدة: نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وللأسف، وبسبب الجائحة التي نتصدى لها

حاليا، تأجل انعقاد المؤتمر الاستعراضي مرة أخرى. وندعو الأمانة العامة إلى مضاعفة جهودها لعقد هذا الحدث الهام في أقرب وقت ممكن هذا العام. ومن جانبنا، سنبذل قصارى جهدنا لضمان نجاحه.

ومما لا شك فيه أن مسألة أزمة المناخ ستظل تشكل أساسا لعمل منظمتنا. ويجب أن تكون الإسهامات الملموسة التي نقدمها بشأن تلك المسألة متسقة مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وقبل كل شيء، تهدف إلى ضمان توفير الوسائل الكافية لتنفيذ التزاماتنا. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها إحراز تقدم حقيقي نحو الانتقال إلى اقتصاد نظيف منخفض الكربون قادر على التكيف مع آثار تغير المناخ.

وفي الختام، تكرر الأرجنتين مرة أخرى دعمها الثابت لكل مناقشة تعزز دور الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن المنظمة ستؤدي دورا حيويا في تمكيننا من مضاعفة جهودنا لضمان عالم شامل للجميع يمكن أن يستجيب للاحتياجات الحالية والمستقبلية.

السيد إسبينوزا كانيزاريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): لن أكرر الملاحظات التي أدليت بها خلال الجلسة غير الرسمية هذا الصباح وسأحرص على أن يكون بياني موجزا.

أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره الموضوعي (A/76/1) وأثني على مضمونه. ويسرني أن العديد من الأولويات التي أثارها الأمين العام تتزامن إلى حد كبير مع السياسة الخارجية العملية والمبدئية التي ينتهجها الرئيس غييرمو لاسو في إدارة جدول الأعمال الدولي لإكوادور وتحقيق نتائج ملموسة لصالح السكان ككل.

لقد أشرت هذا الصباح إلى الظروف الدولية الصعبة التي نواجهها بسبب أوجه الإجحاف التي كشفت عنها جائحة مرض فيروس كورونا، التي لا يمكن معالجة تكاليفها وعواقبها إلا من خلال العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي. وأعتقد أن الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تركز دائما على السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، فضلا عن التغلب على الفقر وعدم المساواة وعدم الإنصاف، بغض النظر عن نطاق أو إطار العمل، سواء في مجالات تغير المناخ بجميع أبعاده، أو حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، أو السلم والأمن الدوليين.

ويجب أن نمضي قدما دون إبطاء في الوفاء بالتزاماتنا تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذا لم نتحرك، سنواجه في عام ٢٠٣٠ بخيبة أمل أخرى لتعددية الأطراف. وهذه فرصة طيبة لإعادة تأكيد التزاماتنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي والعدالة، والنظام القائم على القواعد، التي تشكل الأسس التي لا غنى عنها للتعايش السلمي والتعاون بين الدول.

وإكوادور، كمرشحة لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، ستتصرف حال انتخابها وفقا لارتباطها التقليدي بالسلام والقانون، تمشيا مع ركيزة الأمن المبينة في تقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة (A/75/982). وأود أن أنوه بإسهام الأمانة العامة في النهوض بنهج الدبلوماسية الوقائية في الأمم المتحدة وتعزيزه. ويمكن للأمين العام أن يعول على دعم بلدي الكامل والقاطع وجهودنا لتحقيق السلام، وهو منفعة عامة عالمية يجب أن نحميها ونحسن إدارتها.

وفي خضم جائحة كوفيد-١٩ العالمية، أدى استخدام التكنولوجيات الجديدة والشبكات الاجتماعية إلى تفاقم المعلومات المضللة، مما أثار العنف والتعصب. ومن المهم الاعتراف بأن هناك منابر وروابط جديدة أعادت تشكيل تهديدات الجريمة عبر الوطنية والجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار الدولي بالمخدرات، وأن مرتكبيها يسعون للتسلل إلى المؤسسات. نحن بحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لمواجهتها.

وقد أكد الأمين العام الحاجة الملحة إلى اتخاذ الإجراءات الازمة لمعالجة أزمة المناخ وحماية التنوع البيولوجي في مناسبات لا حصر لها. وتعدُّ الأدلة العلمية أساسا لجهودنا المشتركة من أجل التكيف والتخفيف. وينطبق هذا على إجراءات محددة مثل إلغاء الإعانات المقدمة للوقود الأحفوري وإعطاء الأولوية للاستثمار في الطاقات المتجددة. ولكن من الواضح أن هناك نقصا في الموارد اللازمة

لمواجهة تغير المناخ وحماية نظمنا الإيكولوجية. وهناك حاجة واضحة أيضا إلى تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، فضلا عن وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها وزيادة توفير وسائل التنفيذ – أي التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية. وتؤدي إكوادور دورها على طريق الانتقال الإيكولوجي الضروري. لقد ذكرتُ هذا الصباح توسيع المحمية البحرية لبلدي، وهي فكرة أود أن أوضحها بالإشارة إلى التزام رؤساء إكوادور وبنما وكولومبيا وكوستاريكا الذين وقعوا إعلانا رائدا في غلاسكو لحماية وإدارة جزر كوكوس وغالاباغوس ومالبيلو وكوبيا، فضلا عن النظام الإيكولوجي الفريد بين الجزر التي تشكل المناطق الاستوائية الشرقية من المحيط الهادئ. وستمكن تلك المبادرة من إنشاء إحدى أكبر محميات المحيط الحيوي البحري في العالم.

وأوافق على أن المناقشات بشأن تمويل التنمية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ستساعدنا على توحيد الجهود مع المؤسسات المالية الدولية، ولكن يجب بذل جهود أكبر للتصدي للتحديات ومواطن الضعف المحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك من خلال تطبيق مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. في ذلك السياق، واستجابة لطلب الجمعية العامة، نأمل أن يضع الأمين العام خريطة طريق للدعم الحالي المتاح للبلدان المتوسطة الدخل بهدف وضع خطة استجابة شاملة لمنظومة الأمم المتحدة.

أخيرا، يذكّرنا تقرير الأمين العام وأولوياته المحددة في مختلف المحافل بأهمية ضمان حصول إدارته على دعم الأعضاء لأجل التصدي للتحديات التي نواجهها بصفتنا المجتمع الدولي. ولا يمكن لتعددية الأطراف والدبلوماسية الوقائية أن تكونا فعالتين ما لم تربطتان مباشرة بتحسين الظروف المعيشية لشعوبنا. ونؤكد للأمين العام غوتيريش مساعدتنا في ذلك الصدد.

السيد حسين (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته اليوم. نحن نشاطره شواغله فيما يتعلق بأثر الجائحة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية العالمية، لا سيما في مجالات أهداف التنمية المستدامة والمناخ والفقر وعدم المساواة والتقلبات الجيوسياسية والأزمات الإنسانية.

لم تكن بداية هذا العام ٢٠٢٢ واعدة، حيث ألحق متحور أوميكرون ضررا بالغا بجهودنا من أجل التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتخلفنا بسرعة عن تحقيق الوعود المشتركة التي تعهدنا بها من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لذلك أثني على منظومة الأمم المتحدة وموظفيها على الصعيد العالمي، بمن فيهم العاملون في الصناديق والبرامج، على دورهم الممتاز في الخطوط الأمامية لضمان توفير الخدمات الحيوية لمن هم في أمس الحاجة إليها. ونشكر الأمين العام على قيادته الممتازة خلال هذا الوقت العصيب. وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على بضع نقاط محددة في ذلك الصدد.

أولا، نردد الدعوة المتكررة لسد النقص في لقاحات كوفيد-١٩ بضمان توفيرها بطريقة آمنة وبأسعار معقولة للجميع في كل مكان. ويجب ألا نفشل في تحقيق طموحنا المشترك الرامي إلى تطعيم ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من سكان العالم بحلول منتصف هذا العام. وينبغي أن يكون ذلك أولوية شاملة للأمم المتحدة على نطاق المنظومة بأسرها في عام ٢٠٢٢. ومن الضروري زيادة إمدادات اللقاحات إلى مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي ودعم الإنتاج المحلي من خلال النقل الفوري لتكنولوجيات اللقاحات إلى البلدان النامية.

ثانيا، نشكر الأمين العام على تقريره المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982). وقد حدد التقرير التحديات الرئيسية في عصرنا وحدد خريطة طريق طموحة للتصدي لها. وسيؤيد وفد بلدي الجهود الرامية إلى النهوض بالنتائج الرئيسية المتوخاة لذلك البرنامج في المناقشات المواضيعية المقبلة بشأن التقرير التي سيتولى قيادتها رئيس الجمعية العامة. ونشدد على أهمية ضمان التفاعل في مبادرات الأمانة العامة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية الرامية إلى متابعة أولويات التقرير. ونتطلع إلى إجراء مشاورات واسعة

النطاق في الفترة التي تسبق مؤتمر قمة التعليم المقترح ومؤتمر قمة المستقبل للمضي قدما بتلك الأفكار.

ثالثا، نشيد بالأمين العام على عقد حدث خاص بالقيادات بشأن تغير المناخ خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وشارك فيه رئيس وزراء بلدنا. لقد أضاف هذا الحدث قيمة كبيرة إلى الزخم السياسي على الطريق المؤدي إلى المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو. نود أن نبني على إنجازاتنا في غلاسكو للوصول إلى طموحات أكبر خلال الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في مصر. سوف نعمل عن كثب – بوصفنا معرضا لخطر تغير المناخ والرئيس الحالي لمنتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ – مع الأمين العام لتوفير الزخم اللازم لزيادة المساهمات المحددة وطنيا وتعزيز التمويل ونقل التكنولوجيا ومعالجة مسائل الخسائر والأضرار.

رابعا، تشير إحصاءات اليونسكو إلى تأثر ما يقرب من نصف طلاب العالم بالإغلاق الجزئي أو الكامل للمدارس بسبب جائحة كوفيد-١٩. وفي حين تمكنت البلدان المتقدمة النمو من الانتقال بسرعة إلى المنصات الإلكترونية تخلفت البلدان النامية وأقل البلدان نموا عن الركب بسبب عدم كفاية الموارد والافتقار إلى التكنولوجيات الفعالة والميسورة التكلفة. ودعا رئيس وزراء بلدي قادة العالم إلى إعلان التعلم عن بعد والتعليم عبر الإنترنت بوصفهما منفعة عامة عالمية. ونحن نعول على دعم الأمين العام في وضع هذه المسألة على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة.

خامسا، شهدت جائحة كوفيد-١٩ زيادة مقلقة في مستويات الفقر وعدم المساواة على النطاق العالمي. وأدى فقدان الوظائف وتوقف التجارة والأعمال التجارية وغياب الاستثمارات الجديدة إلى أسوأ ركود اقتصادي في عصرنا. ونرى في العلم والتكنولوجيا والابتكار شروطا لا غنى عنها لسد تلك الفجوات الناشئة. ونتطلع إلى العمل مع الأمين العام للاستفادة من قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار وضمان النقل الفعال للتكنولوجيات لإحداث تغييرات تحويلية في مجتمعاتنا. ونؤيد اقتراح الأمين العام الداعي إلى إبرام اتفاق رقمي عالمي للاستفادة من قوة السلع الرقمية بما في ذلك التكنولوجيات الرائدة لصالح الجميع.

سادسا، أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة التفاوتات الاقتصادية القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى حد كبير. ويتحتم علينا أن نعمل معا برؤية واضحة لضمان التمثيل العادل والمنصف للبلدان النامية في النظام الاقتصادي والمالي العالمي. ونشجع الأمم المتحدة على تعزيز تعاونها مع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالات الاقتصادية والمالية ذات الصلة لاتخاذ إجراءات متسقة في ذلك الصدد. وما تزال أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية الأكثر تخلفا عن الركب، وهي بحاجة إلى تعزيز الدعم الدولي المقدم إليها.

ونتطلع – بصفتنا رئيسا مشاركا لاجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا التي اختتمت مؤخرا – إلى دعم الأمين العام في إنجاح المؤتمر القادم فضلا عن استمرار دعم وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل الدوحة.

سابعاً، لا يمكننا أن نبالغ في التشديد على الحاجة إلى زيادة الجهود لضمان إيجاد حلول دائمة للحالات الإنسانية التي طال أمدها والتشريد القسري الحاصل على نطاق واسع. وما فتئ بلدي يستضيف أكثر من مليون شخص من الروهينغيا من ميانمار من دون أي تقدم يلوح في الأفق. لقد أدى تدهور الأوضاع في ميانمار إلى تفاقم الحالة، خاصة منذ استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير ٢٠٢١، مما يؤدي إلى انتشار الإحباط واليأس بين الروهينغيا النازحين. ونأمل في أن يتمكن المبعوث الخاص الجديد من توسيع نطاق وأبعاد مشاركة الأمم المتحدة في ميانمار وإعطاء زخم جديد لجهود الأمم المتحدة لإيجاد حل سريع ودائم لأزمة الروهينغيا.

ثامناً، نحيط علماً بنهج الأمين العام إزاء هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. وفي ذلك الصدد، نشكر الأمين العام على خطته الجديدة المقترحة للسلام التي تدعو إلى زيادة الاستثمار في الوقاية

والحفاظ على السلام. وبوصفنا مساهماً رئيسياً بالقوات العسكرية وقوات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة للسلام، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بالنهوض ببناء السلام والحفاظ على خطة السلام على أرض الواقع. وسيواصل حفظة السلام التابعون لنا دعم البلدان المضيفة وغيرها من الجهات الفاعلة في تطوير قدرات حاسمة لبناء السلام لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافعها في مجتمعاتهم. ونتطلع إلى استمرار اهتمام الجمعية العامة بتعزيز الشراكات والاتساق والتمويل دعماً للاحتياجات المتزايدة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

وأخيراً، نشيد بالتزام الأمين العام بالمساواة بين الجنسين وبجهوده لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في ملاك موظفي الأمم المتحدة. بيد أننا نعتقد أنه لا يمكن تحقيق المساواة الكاملة من دون التنوع. ونريد أن نرى، إلى جانب التكافؤ بين الجنسين، تمثيلاً إقليمياً متوازناً لموظفي الأمم المتحدة على كل المستويات.

وأود أن أختتم بياني بطمأنة الأمين العام إلى أن بإمكانه التعويل على استمرار دعم بنغلاديش فيما ينهض بأولوياتنا والتزاماتنا المشتركة.

السيد غوناراتنا (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة للتباحث في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/76/1). ويعرب وفد بلدي أيضاً عن امتنانه للأمين العام على عرضه اليوم لأولوياته لعام ٢٠٢٢.

كما يقول الأمين العام، فإن الأزمات العالمية الصحية والاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بحقوق الإنسان التي أثارتها الجائحة قد أكدت أهمية التعاون المتعدد الأطراف واختبرته إلى أقصى حد. بيد أن هناك أسئلة عالقة تكمن وراء كل هذه التحديات حول طبيعة الأمن الصحي على الصعيد العالمي اليوم. وينبغي أن نتذكّر أن المؤتمرات الصحية الدولية في القرن التاسع عشر، التي سبقت اللوائح الصحية الدولية اليوم، كانت معنية بكفالة حماية أوروبا من أمراض وبائية ذات منشأ محدد مع التقليل إلى أدنى حد من التدخل في التجارة الدولية. ولم نر حتى الآن إلى أي مدى ينأى المفهوم الجديد للصحة العالمية المتضمّن في اللوائح الصحية الدولية لعام ٢٠٠٥ نأياً حقيقياً عن ذلك التحيز الغربي. وقد قيل إن إضفاء الطابع الأمني على الصحة العامة يوجه استجابات السياسات نحو الحلول العسكرية والحجر الصحي ومراقبة الحدود، وهي أمور لا تفضي إلى تحقيق استجابات دائمة تحسن صحة مجتمعاتنا. ونعتقد أننا بحاجة إلى تحديد مفهوم أو سياسة للصحة العالمية لها القدرة على الاستجابة لتلك الشواغل. وفي ذلك السياق، تشيد سري لانكا بالأمين العام على قيادته في توجيه الأمم المتحدة خلال هذه الأوقات العصيبة.

لقد كانت جهود الأمم المتحدة محورية في الاستجابة للجائحة من خلال مساعدتها لأكثر من ١٦٠ بلداً في معالجة آثار المرض على الجبهات الصحية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، لا سيما من خلال إنشاء وتفعيل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي التابع لتلك المبادرة الذي استفادت منه سري لانكا من خلال إعطاء اللقاحات لشعبنا. إن الإنصاف في توزيع اللقاحات هو الأساس للتغلب على هذه الجائحة المتطورة. وكما سمعنا مراراً وتكراراً في الجمعية، لن يكون أحد في مأمن حتى يصبح الجميع في مأمن. ويتمثّل أحد النهج المقترحة مؤخراً في تحسين إدماج مفهوم الإنسانية الطبية في المخطط العام للأمن الصحي العالمي.

لقد كانت للجائحة آثار مدمّرة على أهدافنا الإنمائية التي حققناها بشق الأنفس، مما أدى إلى انتكاسات كبيرة في خطط البلدان لأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين في صميم جهودنا من خلال زيادة الشراكات والتعاون بشأن الخطط العالمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا. ونحن بحاجة إلى موارد كافية مخصصة لركيزة التنمية من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة، دون أي محاذير. وسيكون من الأهمية بمكان أيضاً زيادة الجهود المبذولة في تمويل التنمية، ومبادرات الأمين العام في هذا الصدد جديرة بالملاحظة. وسيكون من المهم مراعاة التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه الاقتصادات النامية. وينبغي النظر في التحديات

المحددة لكل بلد وتوفير الموارد اللازمة لتصميم جهود الإنعاش، ولا سيما للقطاعات الأكثر تضرراً، مثل السياحة.

ونشيد بقيادة الأمم المتحدة في مجال العمل المناخي، بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي أن يكون تعافينا من الجائحة أنظف وأكثر مراعاة للبيئة. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة الزخم الذي ولّده المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ورفضت سري لانكا في هذا الصدد، كجزء من مساهماتها المحددة وطنياً، رفضاً قاطعاً إنشاء محطاتلطاقة جديدة تعمل بالفحم وهي تنفذ سياسات خضراء تهدف إلى كفالة أن يكون ٧٠ في المائة من توليد الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ من مصادر الطاقة المتجددة، مع هدف طويل الأجل يتمثل في جعل سري لانكا بلداً محايداً من حيث الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. وينبغي ملاحظة أنه عند تقييم ما إذا كان لتغير المناخ آثار أمنية يجب أن ننظر في طبيعة التأثيرات التي يخلفها تغير المناخ. لقد كان لتغير المناخ تأثير خطير على الحياة وسبل العيش. ونحن جميعاً على دراية بقائمة عواقبه. ومن المقترح أن نفكر في تغير المناخ بوصفه قضية من قضايا حقوق الإنسان، لمساعدتنا على أن نرى أنها ليست مجرد مسألة تكاليف وفوائد إجمالية أو رابحين وخاسرين، بل هي مسألة يمنع فيها الأقوياء النظام السياسي من العمل لحماية الكثيرين الذين لا حول لهم ولا قوة.

وتقدر سري لانكا أيضاً الخبرة والمساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، وخاصة من جانب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في منطقتنا. وأعربت سري لانكا أيضاً عن سرورها لرئاسة المؤتمر الوزاري الرابع المعني بالنقل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، المعقود في بانكوك، الذي اعتمد إعلاناً وزارياً بشأن التنمية المستدامة للنقل في آسيا والمحيط الهادئ وبرنامج عمل إقليمي جديد للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٦، يتماشى مع الركائز الثلاث للاستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونقدر أيضاً الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة عبر مجموعة من الأنشطة في مجال السلام والأمن الدوليين، من خلال العمليات السياسية وبناء السلام وحفظ السلام، ودعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ونشيد بالخدمة التي يقدمها موظفو الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وتؤكد سري لانكا أيضاً من جديد التزاماتها بالسلام والأمن الدوليين وتقف على أهبة الاستعداد لزيادة عدد وحداتها من حفظة السلام في عمليات الأمم المتحدة للسلام. إننا ندرك أن حفظ السلام قد شهد عدداً من التغيرات في العقود التي انقضت منذ إنشائه. فقد تطور اليوم الشكل التقليدي لحفظ السلام، الذي تتألف بموجبه قوات حفظ السلام من قوات مسلحة تسليحاً خفيفاً تُنشر للعمل بصفة محايدة، ليصبح عمليات متعددة الأبعاد إلى حد كبير نتيجة لتغير ديناميات النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول.

في الختام، وبينما نؤكد للجمعية دعمنا الكامل لعمل المنظمة ونتطلع إلى تحقيق الأهداف التي حددها الأمين العام لعامٍ آخر سيكون بلا شك عاماً آخر مليئاً بالتحديات، يجب علينا مع ذلك أن نضع في اعتبارنا الانتقاد القائل بأن الأمم المتحدة ما فتئت لأسباب عديدة تستدعي فقدانها للسلطة، وبأن مناظراتنا ومناقشاتنا وصفت، ربما بشكل غير منصف، بأنها أقرب إلى حوار الطرشان.

وعلى الرغم من أن الوصف قد يكون غير منصف، فينبغي لنا أن نقوم، دون إبطاء، بتغيير ذلك التصور بأن ما يُعرض علينا لنا الآن هو الوضع الطبيعي الجديد وإعادة البناء بشكل أفضل بروح تجسد الإنسانية الحقيقية التي ننعم بها بها جميعا بصفتنا أعضاء في أسرة بشرية واحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن شكر وفد بلدي لمكتب الأمم المتحدة على العمل الذي يضطلع به في سري لانكا، إذ يتعاون مع حكومتنا لإعطاء معنى لهذه القيم العالمية المشتركة، التي نتشاطرها في إطار رؤيتنا المشتركة. ونود أن نؤكد للمنظمة دعمنا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على عرض تقريره عن أعمال المنظمة في عام ٢٠٢١ (A/76/1) وتحديده لأولوياته لعام ٢٠٢٢.

إذ يشرع المجتمع الدولي في السير على الطريق الطويل نحو التعافي، تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها الحيوي في تنسيق الجهود العالمية وقيادتها للتصدي للعواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وغيرها من العواقب الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وكان لإنشاء صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتعافي من آثارها وصياغة خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لدعم التعافي الشامل للجميع والمستدام دور فعال في تعبئة الموارد اللازمة للوصول إلى أشد الفئات ضعفا وتوجيهها.

ونعرب عن تقديرنا لتعاون المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة ودعمها في تشغيل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي لكفالة نشر اللقاحات في العديد من البلدان، بما فيها أرمينيا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري وتأييدي لقرار الرئيس للعام الجديد بشأن الإنصاف في إتاحة اللقاحات، وآمل أن يسهم في إتاحة اللقاحات للجميع. وتكتسي تعددية الأطراف الفعالة والمسؤولة التي تأتي الأمم المتحدة في صميمها أهمية حاسمة في تحقيق تطلعات الشعوب إلى إعادة بناء عالم أفضل. وتظل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطارا شاملا لتحقيق مستقبل أفضل لا يترك أحدا خلف الركب. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده للعودة إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأود أن أؤكد أهمية إيلاء مزيد من التركيز لاحتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، التي تأثرت بشكل خاص جراء مواطن ضعفها البنيوية.

وفيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين، شكّلت دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، التي أيدها قرارا مجلس الأمن ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) و ٢٥٦٥ (٢٠٢١)، مبادرة حاسمة الأهمية في تمكين إيصال المساعدات الإنسانية وتقديمها إلى أشد الفئات ضعفا، لا سيما العالقون في النزاعات والأزمات. ومما يؤسف له أن ذلك التأييد الساحق الذي نالته تلك المبادرة حسنة التوقيت من المجتمع الدولي لم يُترجم إلى وقف للأعمال العدائية في جميع أنحاء العالم. بل على العكس من ذلك، واجهنا في منطقتنا، على سبيل المثال، عدوانا وحشيا على ناغورنو – كاراباخ في خريف عام ٢٠٢٠ دمر مجتمعات محلية بأكملها وأزهق الكثير من الأرواح وشرد الآلاف ودمر الهياكل الأساسية الحيوية وعجل بحدوث أزمة إنسانية كبرى. وقد حالت عرقلة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى ناغورنو – كاراباخ وتسييسها حتى الآن دون قيام الأمم المتحدة بتقديم مساعدة شاملة إلى الأشخاص المتضررين.

وقد أدت الجائحة إلى تفاقم الانقسامات والتوترات وأوجه عدم المساواة الهيكلية، فتصاعد خطاب الكراهية وكره الأجانب وانتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات. وهناك اتجاه مؤخرا أيضا، في جملة أمور، إلى تشويه القانون الدولي والتلاعب به لتبرير الاستخدام الوحشي للقوة وجرائم الكراهية والفظائع القائمة على الهوية واستخدام الإرهابيين والمرتزقة لقمع حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير ومحاولات عزل الشعوب التي مزقتها الحروب عن المجتمع الدولي. وتؤكد التحديات التي تواجه تعددية الأطراف أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة بصفتها حارسة القانون الدولي وقيمه الأساسية.

ونرحب بخطة السلام الجديدة التي اقترحها الأمين العام، التي تركز بقوة على جهود منع نشوب النزاعات وتبرز أيضا دور الترتيبات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، تقدر أرمينيا الدعم المستمر من الأمين العام والأمم المتحدة للدور المركزي الذي تضطلع به الصيغة الوحيدة المكلفة دوليا، المتمثلة في الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تعزيز التوصل لتسوية شاملة ودائمة للنزاع في ناغورنو – كاراباخ. وتكتسي قدرة الأمم المتحدة على الصمود في وجه محاولات التلاعب التي تحاول إضفاء الشرعية على عواقب أعمال العدوان وجرائم الحرب أهمية حاسمة في تأكيد مصداقيتها وموقفها الأخلاقي في مواجهة الروايات الكاذبة والعنف القائم على أسس عرقية ودينية ومحاولات فرض حلول انفرادية في تجاهل تام لقواعد القانون الدولي.

ونشيد بروح القيادة التي يبديها الأمين العام في العمل الرامي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الكامل للنساء والفتيات في جميع مجالات الحياة العامة. ونقدر أيضا التدابير الكفيلة بإحداث تحول المبينة في تقريره خطتنا المشتركة (A/75/982)، التي تتصل بتعزيز الإعمال الكامل لحقوق المرأة وتحقيق التكافؤ بين الجنسين وتيسير الإدماج الاقتصادي للمرأة والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

وننوه بالجهود التي يبذلها الأمين العام لمواصلة السعي لتنفيذ برنامج إصلاح طموح وبناء قدرات جديدة تعزز المرونة والتكامل والتماسك على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولكي يكون بمقدور المنظمة الاستجابة سريعا للتحديات المتطورة وحالات الطوارئ الجديدة فضلا عن تنفيذ ولاياتها بفعالية، ينبغي أن تكون مجهزة تجهيزا مناسبا بالوسائل اللازمة ويجب أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب إذا أريد لها أن تتغلب على أزمتها المالية. ونتفق مع الرأي القائل بأن إعادة تخصيص الأموال المتاحة واعتماد إجراءات ميزانية أقل صرامة من شأنهما أن يسهما أيضا في تحسين استخدام الموارد المتاحة وزيادة كفاءتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم أرمينيا للأمين العام في جهوده لتعزيز كفاءة المنظمة وقدرتها على التكيف في مواجهة التحديات العالمية في المستقبل.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. ونشيد بالأمين العام على جهوده ومثابرته في توجيه الأمم المتحدة خلال واحدة من أشد الفترات صعوبة واضطرابا في تاريخنا. فالعالم يعاني من انكماش اقتصادي وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتزايد معدلات تغير المناخ والعديد من الأزمات الإنسانية، بالإضافة إلى زيادة المخاطر الأمنية والتوترات السياسية وتناقص الثقة في النظام المتعدد الأطراف. ونعرب أيضا عن تقديرنا لقيادة الأمين العام والتزامه، هو وفريقه، بكفالة أن تواصل مختلف برامج الأمم المتحدة ومكاتبها وبعثاتها في جميع أنحاء العالم، خلال هذا الأوقات العصيبة، العمل وتقديم المساعدات الإنسانية وخدمة السلام وتصبح شريكة في التنمية وتعزز تعددية الأطراف في مجال اللقاحات، فضلا عن تعزيز إجراء إصلاحات تعزز نظم الأمم المتحدة الإنمائية والإدارية.

ويحيط وفد بلدي علما بأولويات الأمين العام لعام ٢٠٢٢ ويقف على أهبة الاستعداد للعمل معه لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك في إطار رئاسة إندونيسيا لمجموعة العشرين هذا العام، التي ستركز على مسائل الهيكل الصحي العالمي والتحولات الرقمية والانتقال إلى الطاقة المستدامة. وننوه مع التقدير أيضا بالعمل الهام الذي اضطلع به الأمين العام بشأن استنتاجات تقريره خطتنا المشتركة (A/75/982)، على النحو المنصوص عليه في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ٧٥/١). ويستحق ذلك التقرير أن نمعن النظر فيه. ونتطلع إلى المشاركة في مزيد من المداولات بشأن متابعته.

وما فتئت جهود حفظ السلام أداة فعالة لا غنى عنها في عمل الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن. ولا تزال إندونيسيا ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك من خلال تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. ويواصل حفظة السلام لدينا خدمة السلام وإنقاذ الأرواح على الرغم من التحديات السريعة التطور في مناطق عملياتهم. ويساورنا قلق عميق إزاء حقيقة أن عدد الهجمات على حفظة السلام لا يزال مرتفعا. وفي هذا الصدد، يركز وفدي تركيزا خاصا على ضمان سلامة وأمن ورفاه جميع حفظة السلام، ولا يزال ملتزما بالعمل مع الأمين العام وجميع أصحاب المصلحة في تحديد تلك التحديات والتصدي لها.

وسلامة ورفاه البشرية هما دائما أولويتنا الأولى. وعلاوة على النزاع، نواجه أيضا كوارث طبيعية متزايدة التواتر والشدة تؤثر على البشرية في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يعرب عن تضامنه مع حكومة تونغا وشعبها خلال هذا الثوران البركاني

الصعب والمفاجئ. وبلدي من أكثر بلدان العالم تعرضا للكوارث الطبيعية، ولذلك فإن التأهب للكوارث متأصل في أولوياتنا الوطنية وخطتنا الإنمائية. وتتشرف إندونيسيا، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بأن تشارك في استضافة المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في بالي في أيار/مايو. وسيعقد هذا المنتدى العالمي تحت شعار "من المخاطر إلى القدرة على الصمود: نحو تنمية مستدامة للجميع في عالم تحول بسبب جائحة كوفيد-١٩"، ونأمل أن ندفع قدما بالخطة العالمية للحد من مخاطر الكوارث. ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق نتيجة ناجحة.

ونرحب بالتزام الرئيس بألا يدخر أي جهد في السعي إلى تحقيق السلام والأمن بغية التصدي للنزاعات الناشئة والطويلة الأمد. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفدي من جديد دعمه المبدئي للقضية الفلسطينية. ونحن بحاجة إلى ضمان قدرة الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه المشروعة. وندعو إلى زيادة تقديم المساعدة الإنسانية للفلسطينيين الذين يحتاجون إليها، ما في ذلك من خلال المزيد من التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن استعدادنا للعمل معا لضمان أن تنجز الأمم المتحدة عملها حتى تتمكن البشرية من مواصلة الاستفادة من جهودنا اليومية.

السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب المكسيك بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/76/1) المقدم صباح اليوم. والتقرير ممارسة للمساءلة والتفكير في الإنجازات والأخطاء والتحديات والفرص التي يجب أن نتصدى لها من خلال تعددية الأطراف.

وقد اتسم العام مرة أخرى بآثار الجائحة. وما زلنا في خضم حالة الجائحة، التي يسيطر عليها الآن متحوّر جديد. ويبدو الآن أنه كان من الممكن التنبؤ بالمتحوّر وتجنبه إلى حد ما. وقد حذرنا الخبراء العلميون مرارا وتكرارا من حدوث طفرات جينية في المستقبل كنتيجة مباشرة لعدم إتاحة اللقاحات بصورة عادلة. وقد ذكر الأمين العام نفسه، كما كررت دول أعضاء كثيرة، أنه لا يوجد أحد في مأمن ما لم يصبح الجميع في مأمن. ونأسف لاستمرار اكتناز اللقاحات والممارسات المسيئة من جانب بعض شركات الأدوية التي تفضل المكاسب الاقتصادية على الأرواح البشرية بذريعة حقوق الملكية الفكرية. وستعمل المكسيك بفعالية داخل المنظمة لضمان أن تصبح اللقاحات منفعة عامة عالمية، وسنتصرف على أساس المبدأ. وإذا أذنت منظمة الصحة العالمية بلقاح أو علاج معينين، فإن كل دولة ملزمة بقبولها والسماح بتوزيعها.

ويقدم تقرير الأمين العام سردا لعمل الأمم المتحدة في مساعدة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. وتكمن وراء نجاحات المنظمة بالدعوة لتقديم الخدمات والكفاءة المهنية لموظفيها، فضلا عن الإرادة السياسية والتضامن من جانب الدول الأعضاء. بيد أنه ينبغي لنا، ونظرا للفرص الضائعة، أن نخص بالذكر الافتقار إلى التنسيق السياسي بين الحكومات. والمكسيك، بوصفها عضوا حاليا في مجلس الأمن، اضطلعت بمسؤوليتها في مجالي الوقاية والرؤية الشاملة للسلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب استضفنا خلال رئاستنا للمجلس مناقشة مفتوحة بشأن الدبلوماسية الوقائية (انظر S/PV.8906) وأخرى بشأن عدم المساواة والاستبعاد والفقر والنزاع (انظر S/PV.8900). وقد قادتنا تلك الحوارات إلى استنتاج مماثل للاستنتاج الذي توصل إليه الأمين العام في تقريره عن خطتنا المشتركة (A/75/982). وتتطلب خطته الجديدة المقترحة للسلام أن نعترف بالصلات الجوهرية بين مشاكل مثل تغير المناخ والفساد وغياب سيادة القانون والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاستقرار والنزاع.

ومن هذا المنظور، فإن الحالة في الميدان مقلقة جدا. ولأول مرة منذ عقود نشهد زيادة في الفقر. وقد دفعت الجائحة أكثر من ١٠٠ مليون شخص إلى هوة الفقر. كما بلغ عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الإنسانية أعلى مستوى تاريخي. وقد حان الوقت لكي نتخذ إجراءات حاسمة وطموحة. ويركز جزء كبير من تقرير الأمين العام على احتياجات أشد الفئات ضعفا، وهنا تقترح المكسيك التعجيل

بعملنا الجماعي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، اقترح رئيس المكسيك على مجلس الأمن تحالفا من أجل الرفاه (انظر S/PV.8900)، في محاولة لدعم أكثر من ٧٠٠ مليون شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم من خلال التحويلات النقدية المباشرة. فالتحويلات المباشرة هي الطريقة المثلى لتحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة. وكما تبين، لا سيما في سياق الجائحة، فإن المدفوعات المباشرة تعمل بالفعل. ومن خلال تعزيز القضاء على الفقر واستخدام أفرقة الأمم المتحدة القطرية، يمكننا أن نرى نتائج إيجابية عبر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتركيزها على الناس. ونأمل أن نجري مناقشات واسعة النطاق بشأن تلك المبادرة في الأشهر المقبلة.

وبوصفنا داعما راسخا لنزع السلاح، فإننا نقدر أن الأمم المتحدة واصلت دعم الأعضاء في عمليات تنفيذ المعايير الدولية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن إحراز تقدم في تنظيم الأسلحة الصغيرة التقليدية والأسلحة الخفيفة والحد منها. وفي مواجهة التحديات والفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة، يشجعنا أن نرى المفاوضات تجري في الأمم المتحدة في مجال الأمن السيبراني والجريمة السيبرانية. وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على اتخاذ مجلس الأمن لقراره ٢٦١٦ (٢٠٢١)، الذي قدمته المكسيك مع ٧٠ من مقدمي مشروع القرار، والذي يعالج التهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان نتيجة لانتهاك عمليات حظر الأسلحة التي يقررها مجلس الأمن، بسبب النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار واستخدامها بلا مبرر.

وتجدر الإشادة بالجهود المبذولة لضمان تمكن أكثر من ٣٠٠ مليون فتاة وفتى من مواصلة دراستهم عن بعد خلال الجائحة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا مسؤولية الدول الأعضاء والمنظمة نفسها عن مواصلة العمل على توفير الظروف اللازمة للفتيات والفتيان ليتمكنوا من العودة إلى المدرسة بأمان وبشكل دائم، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية في مجال التعليم والصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك في حالات الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة.

وتدرك المكسيك التقدم المحرز في الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولا يمكننا أن نتصور تحقيق الأمن البشري بدون مراعاة المنظور الجنساني. ولنتذكر أننا لا نتحدث عن مجموعة فرعية من الناس، بل عن ما يقارب نصف البشرية ونصف رأسمالنا البشري ونصف إمكاناتنا الجماعية. ونرحب بحقيقة أن التقرير يشير إلى نجاح منتدى جيل المساواة الذي نظمته المكسيك وفرنسا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

فالمنتدى يبين التزامات محددة للاستجابة للاحتياجات المتزايدة للمجتمع المدني والشباب والحركات النسوية. لقد جمعنا معا ٤٠ مليار دولار لمساعدة النساء والفتيات، ومع إطلاق مجموعة أصدقاء المساواة بين الجنسين والتحالف العالمي للرعاية، فإننا نمضي نحو تحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين. وستواصل المكسيك، استنادا إلى سياستها الخارجية النسوية، تعزيز وجود منظور جنساني شامل لعدة قطاعات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وعلاوة على ذلك الإقرار، فإن العمل الذي تضطلع به الأمانة العامة يستحق دعمنا الحاسم في إعادة التفكير في طريقتنا في إنجاز الأعمال. وتعتقد المكسيك أن المشاورات المواضيعية المقبلة بشأن التوصيات الواردة في "خطتنا المشتركة" ستكون فرصة مثالية لتحديد الخطوات الكبيرة التي يتعين علينا اتخاذها في المستقبل. ونرى إمكانات هائلة لكي تفعل الأمم المتحدة المزيد والأفضل حتى تتمكن من الارتقاء ليس إلى مستوى مثلها العليا فحسب، بل وإلى مستوى توقعات الشعوب التي يعتمد رفاهها على وجود تعددية أطراف أكثر فعالية وشمولية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد اطلع وفد بلدي على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة (A/76/1) للدورة السادسة والسبعين للأمم المتحدة، والذي يقدم عرضا شاملا لمعظم الجوانب التي تشغل حكومات وشعوب العالم، وخاصة مع تفشي جائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها الكارثية على الجميع. وكحال أي كارثة تواجهها البشرية، لا بد من استخلاص بعض الدروس والعبر التي، في حال استثمارها بالطريقة الصحيحة، يمكن أن تشكل ركيزة أساسية

لمواجهة ما يحمله لنا المستقبل من تحديات ومخاطر على أمن الصحة العالمية. وفي هذا المجال، يقدر وفدي جهود السيد الأمين العام في الحث على التوزيع العادل للقاحات. وكلنا نذكر قوله إن لا أحد بأمان حتى يصبح الجميع بأمان. ويود وفدي أن يشير إلى بعض الملاحظات بشأن التقرير.

أولا، تطرق التقرير إلى جهود الأمم المتحدة في اتخاذ تدابير إنسانية منسقة وفعالة بغية إنقاذ الأرواح، والتخفيف من شدة المعاناة البشرية في الكوارث الطبيعية وحالات النزاع وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية. إلا أنه أغفل الإشارة للدور السلبي الكبير للإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة بشكل غير قانوني على شعوب دول أعضاء في الأمم المتحدة، والتي تطال آثارها الكارثية مختلف القطاعات الحيوية، بما فيها الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والطاقة وغيرها. وفي الوقت الذي تقدر فيه حكومة الجمهورية العربية السورية الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة في المجال الإنساني، فإنها تشدد على ضرورة رفع الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على الشعب السوري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والذي يفاقم من معاناة السوريين ويعرقل بشكل كبير خطط عمل وبرامج الحكومة السورية الرامية إلى تجاوز آثار الحرب الإرهابية وتنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر، وإعادة الإعمار، وتأمين العودة الطوعية والآمنة والكريمة للمهجرين واللاجئين السوريين.

ثانيا، أحاط تقرير الأمين العام بجهود منظمة الأمم المتحدة في مجال صون الأمن والسلم الدوليين، والمساعدة على منع نشوب النزاعات المسلحة والتخفيف من حدتها وتسويتها بالوسائل السلمية، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حول العالم. إلا أنه تجاهل حالات انتهاك ميثاق الأمم المتحدة والمتمثلة في الخرق المتكرر للسيادة الوطنية لبعض الدول الأعضاء والتدخل السافر في شؤونها الداخلية، وممارسات العداون واحتلال أراضي الغير، والسياسات الممنهجة الهادفة إلى تكريس الفوضى وعدم الاستقرار. والمؤسف أن بلدي كان ولا يزال عرضة لكل تلك الانتهاكات. فالاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري مستمر منذ عام ١٩٦٧، وانتهاكاته الخطيرة مستمرة وكان آخرها قيام رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ بالإعلان عن خطة تهدف لمضاعفة أعداد المستوطنين في الجولان السوري المحتل عبر بناء مستوطنتين جديدتين في انتهاك صريح لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. علاوة على استمرار إسرائيل باعتداءاتها المتكررة على سيادة الأراضي السورية. كما أن التواجد غير الشرعي للقوات الأمريكية في شمال شرق سورية وجنوبها الغربي ورعايتها لميليشيات انفصالية، والاحتلال التركي في شمال وشمال غرب سورية ورعايته لتنظيمات إرهابية هناك، ومواصلة نهبهما للثروات الوطنية تعرقل جهود الحكومة السورية لإعادة الأمن والاستقرار.

ثالثا، أشار التقرير إلى الدعم المقدم من قبل الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في التصدي لقضايا الجريمة المنظمة والإرهاب. وجاء على ذكر العديد من المناطق التي ينتشر فيها الإرهاب حول العالم، وبشكل خاص في القارة الأفريقية. إلا أنه أغفل الإشارة إلى التنظيمات الإرهابية التي لا تزال تنشط في سورية والعراق ودول أخرى في المنطقة، مثل تنظيمات داعش والقاعدة وجبهة النصرة، وغيرها من التنظيمات المصنفة إرهابية على قوائم مجلس الأمن. وعليه، يشدد بلدي على ضرورة تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى القضاء على ظاهرة الإرهاب العالمي، ووضع الصكوك التي اعتمدناها واستراتيجيتنا الشاملة لمكافحة الإرهاب موضع التطبيق الجاد. كما يطالب بإيلاء الأهمية للتعامل مع الظواهر الناجمة عن تفشي الإرهاب والفكر المتطرف، وعلى رأسها ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم، والذين يتواجد الآلاف منهم في مخيمي الهول والروج اللذين تسيطر عليهما مليشيات انفصالية تدعمها القوات الأمريكية المتواجدة هناك. لقد طالبت سورية مرارا بالضغط على الدول المعنية لاستعادة هؤلاء الإرهابيين الذين يحملون جنسياتها وضمان محاسبتهم وإعادة تأهيلهم وعائلاتهم كي لا يشكلوا نواة لإرهاب مستقبلي.

ختاما، يجدد وفدي التأكيد على دعم بلدي لعمل منظومة الأمم المتحدة والتزامه بمادئ ومقاصد الميثاق، وإيمانه بدور منظمتنا في

تحقيق أهدافنا المشتركة. ويتطلع إلى أن تأخذ التقارير القادمة بالشواغل التي أشرنا إليها والتعامل معها في سياقات عمل الأمم المتحدة.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/76/1)، فضلا عن ملاحظاته صباح اليوم التي تنبهنا إلى الإنذارات الخمسة التي أثارها.

إن الأمم المتحدة منظمة لا غنى عنها. ولا يمكن للعالم أن يعمل بدون القواعد والمعايير التي أرستها وآليات التعاون والتنسيق التي تديرها الأمم المتحدة وأسرتها من المنظمات والوكالات التابعة لها. وعلى وجه الخصوص، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على دوره الحاسم والحيوي في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ومساعدة البلدان من خلال منظمة الصحة العالمية ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. ونقدر أيضا دور مكاتب الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين في تنسيق الاستجابات الوطنية للجائحة.

كما تعرب باكستان عن امتنانها العميق للأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تعبئتهما للمساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة لشعب أفغانستان. إن النداء العاجل الذي وجه في أيلول/سبتمبر والنداء الأخير من أجل تخصيص ٥ بلايين دولار لمساعدة شعب أفغانستان استجابتان أساسيتان وفي الوقت المناسب لأزمته الإنسانية والاقتصادية الحادة. ووقد تنفذ تعبئة الموارد وإيصال المساعدة الإنسانية والمساعدة المالية من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها والجهات الفاعلة في المجتمع المدني مئات الآلاف من الأرواح.

وبالمثل، فإن دور الأمم المتحدة في حفظ السلام قصة نجاح كبرى. وقد ساعدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على صون السلام ومنع تفاقم النزاعات في عدة أجزاء من العالم، ولا سيما أفريقيا. وستظل باكستان شريكا ثابتا للأمم المتحدة في ضمان فعالية جميع تدابير حفظ السلام التي تتخذها، بما في ذلك العملية التي تتمركز في جامو وكشمير وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

وفي بيان الأمين العام صباح اليوم، أوجز بصورة مستصوبة التحديات والأزمات المتعددة التي يواجهها المجتمع العالمي اليوم. وهي تشمل تصاعد التوترات بين الدول الكبرى، والنزاعات المتوطنة والاحتلال الأجنبي المطول، كما هو الحال في كشمير وفلسطين، والنزاعات والبؤر الساخنة الجديدة، وسباق تسلح جديد، وتآكل توافق الآراء بشأن نزع السلاح، وظهور تحالفات عسكرية جديدة. ويجب أن يظل السلام والأمن في صميم وظائف الأمم المتحدة ودورها. ونؤيد تأييدا تاما جهودها الرامية إلى التصدي لمختلف الأزمات وحالات النزاع. ويجب تعزيز السلام من خلال الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ويمكن للأمم المتحدة والأمين العام أن يفعلا أكثر من ذلك بكثير للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن ومنعها، لا سيما بالاستفادة الكاملة من الصلاحية التي ينص عليها الميثاق، كما هو الحال في المادة ٩٩، وباللجوء إلى اتخاذ إجراء في الجمعية العامة إذا لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء بشأن مسألة ما.

إن التهديد الرئيسي للسلم والأمن الدوليين في جنوب آسيا هو النزاع المتفاقم منذ فترة طويلة حول جامو وكشمير ومحاولة الهند الصارخة فرض ما يسميه نظامها المتطرف حلا نهائيا على جامو وكشمير. وتشكل محاولة الهند منذ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ ضم جامو وكشمير المحتلة وتحويل دولة ذات أغلبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية انتهاكا خطيرا للميثاق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ووعدت تلك القرارات الكشميريين بحقهم في تقرير المصير من خلال إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة. وأعلن مجلس الأمن أيضا أن التدابير الانفرادية مثل تلك التي تتخذها الهند لتغيير وضع جامو وكشمير المحتلة لاغية وباطلة.

واليوم، يحتفل شعب جامو وكشمير، وكذلك الباكستانيون، بالذكرى السنوية المحزنة لمذبحة غاوكدال في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. وفي ذلك اليوم، قتلت قوات الاحتلال الهندية بوحشية ما لا يقل عن ٥٢ متظاهرا بريئا وسلميا في سريناغار لمطالبتهم بالتحرر

من القمع الهندي. ومنذ ذلك اليوم، قتل الاحتلال الهندي الوحشي أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ كشميري. واحتلالها القاسي مستمر. ولا يزال الزعماء السياسيون الكشميريون في السجن. لقد قتل مئات الكشميريين الأبرياء في ما يسمى بالمواجهات المزيفة خلال العام الماضي. وأُختطف آلاف الصبية الكشميريين وعُذب الكثير منهم. وتُفرض العقوبات الجماعية عن طريق حرق قرى وأحياء بأكملها. وفي وقت سابق من هذا العام، عممت باكستان ملفا يتضمن أكثر من ٣٠٠ ٣ جريمة محددة ارتكبتها قوات الأمن الهندية. وحتى الآن لا توجد محاسبة عن جرائم الهند. وتوفر القوانين الهندية الصارمة الإفلات التام من العقاب لقوات قوامها ٩٠٠ ٠٠٠ جندي نشرتهم الهند في جامو وكشمير المحتلة.

وتدين باكستان المضايقات المتزايدة والاعتقالات غير القانونية ورفع ٠٠٠ القضايا الجنائية المزيفة ضد الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني، مثل خورام بارفيز، في كشمير المحتلة. إن الهجوم الأخير على نادي الصحافة في كشمير وحظره هما مظهران آخران من مظاهر استخدام الهند الراسخ للقوة الغاشمة والإكراه لإسكات كل من يرفع صوته ضد أعمالها الإجرامية والإبادة الجماعية التي ترتكبها في جامو وكشمير المحتلة.

ولكن، على الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها الهند للتستر على سلوكها الإجرامي، وعلى الرغم من تحفظ البلدان التي تندد بانتهاكات حقوق الإنسان في كل مكان باستثناء تلك التي ترتكبها الهند، فإن شعوب العالم بدأت تولي اهتماما. وكانت محكمة راسل بشأن كشمير التي عقدت في سراييفو الشهر الماضي أحد الأمثلة المشجعة. فقد قدم مكتب محاماة مقره لندن هذا الأسبوع طلبا لاعتقال مسؤولين هنود بسبب دورهم المزعوم في جرائم حرب ارتكبت في جامو وكشمير المحتلة. وبحسب ما ورد، قدم مكتب المحاماة تقريره بناء على أكثر من ٢ ٠٠٠ شهادة أُخذت بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ توثق مسؤولية القيادة العسكرية والمدنية الهندية في تعذيب واختطاف وقتل النشطاء والصحفيين والمدنيين. وقد طلب عدد من المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان زيارة كشمير المحتلة للتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

كما طلبت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تشكيل لجنة تحقيق.

يجب حل نزاع جامو وكشمير على وجه السرعة من أجل وقف فظائع الهند ومنع تهديد السلم والأمن الإقليميين والعالميين. لقد قال الأمين العام في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩ إن موقف المنظمة من جامو وكشمير يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والاتفاقات الثنائية. نحث المجلس والأمين العام على ممارسة سلطتهما الكبيرة للتشجيع على التوصل إلى حل سريع وسلمي للنزاع في جامو وكشمير ووضع حد لحكم الإرهاب الهندي للشعب الكشميري.

وكما أشار الأمين العام، يشهد العالم أيضا تزايدا مقلقا في الكراهية والعنف العنصريين والدينيين. ومن أخطر مظاهرها تنامي كراهية الإسلام في عدة أجزاء من العالم، وأسوأ مظاهرها هي الحملة المستلهمة من جهات رسمية ضد المسلمين ويقوم بها أتباع الهندوتفا في الهند. فإلى جانب عمليات القتل والإعدام خارج نطاق القانون التي ارتكبها الغوغاء الهندوس المتعصبون، هناك الآن دعوات إلى الإبادة الجماعية الصريحة للمسلمين في الهند. وأود أن أسترعي الانتباه إلى البيان الأخير الذي أدلى به السيد غريغوري ستانتون، رئيس منظمة رصد الإبادة الجماعية، والذي قال فيه: "إننا نحذر من أن الإبادة الجماعية يمكن أن تحدث في الهند". ندعو الأمين العام والأمم المتحدة إلى اتخاذ خطوات حاسمة لمكافحة كراهية الإسلام ومنع أي خطر بحدوث إبادة جماعية ضد مسلمي الهند.

تتفق باكستان مع تحليل الأمين العام للتهديد الثلاثي الذي يشكله كوفيد-١٩، وعكس مسار التقدم المحرز في مجال التنمية في البلدان النامية، والتهديد الوجودي الناجم عن تغير المناخ. لقد تشرفت بالأمس بأن أعرض موقف ومقترحات مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن الاستجابة المطلوبة لمعالجة هذه الأزمة الثلاثية للبلدان النامية. وقد أثلجت صدورنا دعوة الأمين العام إلى اتخاذ إجراء جماعي لمعالجة عدم المساواة وتعزيز التطعيم الشامل للجميع وبشكل عاجل. نحن نؤيد دعوته الهامة إلى إعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي وتوفير

الموارد المالية الأساسية والدعم الذي تحتاج إليه البلدان النامية للتعافي من الجائحة، وإحياء آفاق نموها الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتصدي لتحدي تغير المناخ.

ويتطلع وفد بلدي إلى النظر في تقرير الأمين العام عن "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، الذي يتضمن العديد من مقترحات العمل التي يتعين النظر فيها في العملية التي بدأها القرار ٧٦/٦، المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، والتي سيطلقها الرئيس في الشهر المقبل من خلال مناقشات تُجرى في خمس مجموعات. ونتوقع أن يقدم لنا الأمين العام إحاطة قبل إجراء تلك المناقشات. ويمكن التوصل على أفضل وجه إلى اتفاقات بشأن تعددية أطراف يتم إصلاحها وتعزيزها، أي أمم متحدة ٢,٠، وذلك من خلال عملية مفتوحة وشاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء.

السيد إيفسينكو (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): ترحب جمهورية بيلاروس بالأولويات التي حددها الأمين العام للأمم المتحدة صباح اليوم. وإذ أن بلدنا مرشح لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، فإنه يظل ملتزما ون بأهداف الأمم المتحدة وأنشطتها.

لقد واصلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) التأثير على أنشطة المنظمة. وترحب جمهورية بيلاروس بالتدابير التنفيذية التي اعتمدتها الأمم المتحدة على جبهة الرعاية الصحية والجبهات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية من خلال حشدها المستمر للموارد من أجل إيجاد حلول عملية للتعافي بعد الجائحة، وذلك من أجل غاية نهائية هي تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتقف الجائحة أيضا وراء انخفاض عالمي في الإنتاج جعل خطر انعدام الأمن الغذائي أكثر حدة. ومما لا شك فيه أن اتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية سيعطي زخما جديدا لجهودنا في ذلك المجال. وبغية مكافحة عدم المساواة الاجتماعية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقرب وقت ممكن، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتشجيع تعزيز حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومبادرة دعوة الأمم المتحدة إلى العمل هي ما يلزم لتعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد. ونرحب باستحداث منصة لإشراك المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة، والتي ستكون أداة هامة لاجتذاب رؤوس الأموال اللازمة، بما في ذلك من القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمناخ والتنوع البيولوجي، فإن نشر التقرير الأول عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات ٢٠١٧-٢٠٣٠ في نيسان/أبريل من العام الماضي أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى أن الجائحة لا تزال تمثل تهديدا فوريا من خلال الحد من الإنجازات الحيوية التي تحققت في زيادة التحريج في جميع أنحاء العالم إلى أضيق الحدود. ومن الإيجابيات الأخرى خلال الجائحة أنشطة نظام المنسقين المقيمين لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المساعدة على تزويد أكثر من ٢٤٠ مليون شخص بالخدمات الأساسية، بما في ذلك إمدادات المياه والصرف الصحي وكذلك خدمات الحماية الاجتماعية الأخرى. وقد مكن إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لجائحة كوفيد-١٩ من جمع ٣,٧ بليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في أكثر من ٦٠ بلدا.

ولقد واصلت البعثات والعمليات السياسية الخاصة التابعة للمنظمة مساعدة المجتمع الدولي على تحقيق أهدافه في صون السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين في المناطق المتضررة من عدم الاستقرار العسكري أو السياسي. وبعثات الأمم المتحدة الميدانية التي تشمل ولاياتها تعزيز سيادة القانون واصلت العمل على إصلاح نظم إنفاذ القانون والسجون في عدة بلدان. والدعم الاستشاري الذي تقدمه الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والقضاء على التهديدات المحتملة المتصلة باستخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ينبغي أيضا أن يحد من الأخطار التي تواجه البشرية على الجبهتين العسكرية والمعلوماتية على حد سواء.

وترحب بيلاروس بمبادرة مكتب مكافحة الإرهاب بإنشاء منصة الأمم المتحدة العالمية لتنسيق شؤون مكافحة الإرهاب. فمن شأن الجهود المتواصلة لزيادة التعاون المتعدد الأطراف أن تساعد على

تهيئة الظروف اللازمة لتبادل المعلومات على أساس ثقة معززة، وبالتالي لمكافحة الإرهاب الدولي بمزيد من الفعالية.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة المكرسة لعرض التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/76/1). ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد دعمنا الكامل لمبادرات الأمين العام المتعددة الأوجه بشأن السلام والأمن والتنمية، وكذلك سعيه إلى إيجاد حلول دائمة للتحديات العديدة التي تواجه عالمنا. يحيط وفد بلدي علما على النحو الواجب بالتقرير وتوصياته.

ويرحب بلدي بمختلف مبادرات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين للتخفيف من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار أوجه عدم المساواة التي لا تزال هذه الأزمة الصحية المستمرة تفاقمها. إن ظهور متحورات جديدة وأكثر عدوى وخطورة لفيروس كوفيد-١٩ يوضح أنه يجب علينا تحقيق الإنصاف في إتاحة اللقاحات إذا أردنا إنقاذ الأرواح والتعافي من هذه الجائحة. ولهذا السبب يردد وفد بلدي نداءات الأمين العام المستمرة لجعل لقاح كوفيد-١٩ منفعة عامة يمكن الحصول عليها في كل مكان وللجميع. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نولي اهتماما خاصا للقارة الأفريقية، التي تكافح من أجل تحقيق التغطية بالتحصين التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية.

كما أن جائحة كوفيد-١٩ لها تأثير سلبي على التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وقد أدى ذلك إلى تعقيد التحديات المترابطة التي تحاول الأمم المتحدة التصدي لها، بما في ذلك الإرهاب والفقر وتمويل التنمية وآثار تغير المناخ. وتدهور الأراضي وإصلاحها مسألتان تهمان بلدي أيضا. ولذلك، فإن لدينا آمال كبيرة في عقد المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي يسر كوت ديفوار أن تستضيفه في أيار/مايو. وفي مواجهة حالات الطوارئ تلك، التي لا يمكن لأي دولة أن تتعامل معها بمفردها، من واجبنا اعتماد نهج عالمي في إطار تعددية أطراف شاملة ومنشَّطة، تكون الأمم المتحدة حجر الزاوية فيها. وفي هذا الصدد، فإن خطتنا المشتركة للأمين العام (A/75/982)، التي تعيد الشواغل الأساسية إلى الصدارة، ستكون بمثابة خارطة طريق تمكننا من التنفيذ الدؤوب لخطط العمل بغية إعادة الأمل للبشرية.

وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد مجددا استعداده للعمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن أولويات عام ٢٠٢٢. ونعرب عن تقديرنا لاتساع نطاق التقرير (A/76/1) ونقر بأهمية جميع مجالات التركيز الثمانية. وتقدر إثيوبيا أيضا رسائل الأمين العام المستمرة والمتسقة التي تدعو إلى إيجاد حلول حقيقية للتحديات التي تواجه البشرية، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة والجائحة العالمية لمرض فيروس كورونا وتغير المناخ.

ونقدر تقديرا كبيرا أن لأفريقيا جزءا قائما بذاته في التقرير، مما يدل على أن النهج المتبع إزاء أفريقيا ليس نهج العمل المعتاد. إن المشهد السياسي والأمني في أفريقيا يسير على طريق الشدائد. فالإطاحة القسرية بالحكومات، وإجراء التدريبات العسكرية المشتركة، وأعمال العدوان والتدخل في البلدان ذات السيادة، والتدافع المتجدد على الموارد الطبيعية، والتنافس الجيوسياسي، كلها أمور آخذة في الازدياد. ونأمل أن يشكل تركيز الأمين العام المشجع على أفريقيا وجهوده حسنة النية تحديا لنهج الوضع الراهن إزاء أفريقيا، الذي يعج بالمعايير المزدوجة وعقلية المنقذ، مما يحرم الأفارقة من حقهم في إدارة شؤونهم الخاصة. وينطبق ذلك أيضا على عمل مختلف المنظمات، ولا سيما الأمم المتحدة. وإذ نسلم بأن المسؤولية الرئيسية عن إصلاح ميثاق الأمم المتحدة تقع على عاتق الدول الأعضاء، فما زلنا نأمل ونثق بأن قيادة الأمين العام ستسفر عن منظمة تم إصلاحها وذات صلة بوقتها وموظفين يتمتعون بأعلى مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة.

إن جائحة كوفيد-١٩، إلى جانب عواقبها المدمرة، قد كشفت عن عيوب أساسية في نظامنا العالمي. يضاف إلى ذلك التدابير القسرية

الأحادية الجانب التي أضرت كثيرا بقدرة البلدان على مكافحة الجائحة. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون متيقظة لضمان ألا يحجب انتعاش الأثرياء الاحتياجات الهائلة في الدول النامية. وفي هذا الصدد، نسلم بالرسالة الجريئة والبوصلة الأخلاقية التي قدمها الأمين العام أثناء حدوث التمييز المؤسف للغاية ضد الدول التي تقدم تقارير مختلفة في أفريقيا.

ويحظى تركيز التقرير على تغير المناخ بتقدير كبير. إن منطقة القرن الأفريقي، التي تتعامل بالكاد مع عواقب انتشار الجراد الصحراوي المدمر، تواجه الآن جفافا خطيرا. وبما أن القدرة على الصمود أمر أساسي، يجب أن نعزز جهودنا لدعم البلدان، وخاصة في أفريقيا، في استغلال مواردها الطبيعية لصالح شعوبها.

وقد أحطنا علما بملاحظات الأمين العام بشأن بلدي، إثيوبيا. الوضع السائد هناك شأن داخلي للدولة. والإثيوبيون قادرون ومستعدون لرسم طريق إلى الاستقلال والسلام والازدهار لبلدهم. وفي هذا الصدد، نشيد بالنهج التي تحترم حيزنا السيادي وتدعم نزاهة منظمتنا الإقليمية، الاتحاد الأفريقي، ودورها. ولا يساورنا أدنى شك في أننا سنحقق أهدافنا مع استمرار تلك القيادة القائمة على المبادئ.

أخيرا، في هذا الوقت الحرج، ينبغي لنا أن نفكر في مسألة الأجيال من حيث صلتها بمنظمتنا. فالأمم المتحدة ليست قوية إلا بقدر قوة أضعف حلقاتها. ولكن من منا هو الحلقة الأضعف؟ هل هي أقوى الدول؟ هل هي أولئك الذين يرتدون عباءة الخلاص الأخلاقية؟ هل هي أولئك الذين يجري قياسهم بلا رحمة والحكم عليهم إزاء مفهوم واحد من اليأس؟ سنواصل طرح هذا السؤال. ومع ذلك، نعتقد أن مصدر قوتنا الجماعي يكمن في المساواة الحقيقية، واحترام الأمم وكرامتها، والالتزام الحقيقي بالأمن الجماعي وقدسية تعددية الأطراف.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتنضم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية عن أعمال المنظمة، وتعرب عن تأييدها لمجالات العمل المقترحة لعام ٢٠٢٢. وبهذه المناسبة، يثني وفدي على الأمانة العامة وجميع وكالات الأمم المتحدة لما حققته من إنجازات حتى الآن، على الرغم من التحديات المستمرة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا. وما زلنا متفائلين وننتظر المزيد من الإجراءات والنتائج.

وكما أشار الأمين العام، فإننا نواجه العديد من التحديات في جهودنا لتحقيق جميع الأهداف والنتائج الرئيسية للمنظمة. وبالنظر إلى الآثار الهائلة لجائحة كوفيد-١٩ التي لا تزال تتكشف، وإلى الإنذارات الخمسة التي أبرزها الأمين العام هذا الصباح، من الواضح أن الاختلالات في التمويل الحالي للإنعاش والتنمية في العالم لا تزال قائمة. وسيكون من الأهمية بمكان أن نعترف بأن العديد من برامجنا المتفق عليها، بما في ذلك العديد من غايات أهداف التنمية المستدامة، قد خرجت عن مسارها وتتطلب الاهتمام الواجب وكل جهد ممكن لإعادتها إلى المسار الصحيح.

وبالنسبة لنا، كما هو حال الكثيرين، تظل معالجة آثار كوفيد-١٩ أكثر شواغلنا إلحاحاً واستعجالاً. وفي حين أن من المشجع أن نرى في التقرير أنه يتم تعبئة بلايين الدولارات من الموارد لتمويل الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والتعافي منها، فإن من المحبط أيضاً مقارنة هذا الرقم بالتريليونات التي تضخها البلدان الأكثر تقدماً في برامج الاستجابة والتحفيز الاقتصادي الخاصة بها. وهذا مجرد مثال صغير على النظام المالي العالمي المفلس أخلاقياً الذي ذكره الأمين العام. ويمكن بل وينبغي أولاً بذل المزيد من الجهود لمساعدة أولئك الذين هم الأكثر ضعفاً.

وفيما يتعلق بالتطعيم، تهدف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى الوصول إلى ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من سكانها بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢٢. ولا يمكن تحقيق هدف العتبة الحاسم هذا إلا من خلال مزيد من الدعم المقدم من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات

كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، وغيره من الشراكات وأوجه الدعم الثنائي. وفي هذا الصدد، وبالنيابة عن حكومة بلدي وشعبي، أود أن أعرب عن بالغ تقديرنا لشركائنا الإنمائيين وجميع وكالات الأمم المتحدة المعنية على دعمهم ومساعدتهم اللذين لا يقدران بثمن لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وفي حين أن خروجنا المقبل من وضع أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٢٦ مدعاة للاحتفال، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان الخروج السلس الذي لا رجعة فيه في غضون خمس سنوات. ولذلك تعكف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على صياغة استراتيجية مستدامة للخروج من قائمة تلك البلدان، وعملت باستمرار على إبقاء الحد من الفقر على رأس جدول الأعمال الوطني. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحّب بكل أنواع التعاون في مجال التنمية تمشياً مع خطتنا الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي أدمجت مؤشرات أهداف التنمية المستدامة منذ إنشائها في عام ٢٠١٥.

وإضافة إلى مجالات اهتمامنا القائمة، يواصل تغير المناخ والكوارث الطبيعية تذكيرنا بأزمة أخرى تواجه البشرية. ويجب أن نعالج ذلك على نطاق عالمي، ويجب أن نعمل الآن. لقد شهدنا بالفعل مستوى الدمار الذي ألحقته أزمة المناخ بعقود من التنمية، وهو تذكير آخر بأنه لا يمكن أن تكون هناك استدامة دون العمل المناخي.

وفي الختام، تعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مرة أخرى عن بالغ تقديرها للأمم المتحدة وجميع شركائها الإنمائيين على دعمهم ومساعدتهم المستمرين على مرّ السنين. وعلى الرغم من أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بلد من أقل البلدان نمواً وبلد غير ساحلي، فإنها تأمل في أن تسهم بقدر أكبر في عمل منظمتنا، ولذلك قدمت لأول مرة في تاريخها ترشيحها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥. ونحن على استعداد لإضافة صوت أقوى من خلال تمثيل مجموعة من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة في المجلس، ونتطلع إلى الدعم من جميع الدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند في جلسة المساء. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين يوم الاثنين ٢٤ كانون الثاني/يناير في الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.